الأمم المتحدة

A/56/PV.7

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٧**
الاثنين، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1، و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تبدأ الجمعية نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال، والمعنون ''تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة''.

أعطي الكلمة للأمين العام لتقديم عرض موجز لتقريره السنوي.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أسبوعين، كما يذكر جميع الممثلين، كنا نتطلع إلى هذا اليوم، على أنه يوم بدء المناقشة العامة. وكان من المنتظر أن يُمثَّل كثير من الدول الأعضاء برؤساء الدول أو الحكومات أو بوزراء الخارجية.

وكنت آمل أن أبيِّن ما أعتبرها أولويات أساسية لعملنا خلال السنوات الخمس المقبلة. لكن، للأسف، كان ذلك قبل أسبوعين. ومنذ ثلاثة عشر يوما، وفي يوم لا أظن أن أحدا منَّا قد ينساه، تعرض البلد المضيف، والمدينة العزيزة المضيفة لضربة متعمدة وقاسية وأثيمة وشديدة الدمار، ما زلنا نكابد لفهم فداحتها.

وفي الحقيقة، إن هذه الضربة لم تكن موجهة إلى مدينة واحدة أو إلى بلد واحد، بل كانت موجهة إلينا جميعا. فهي لم تكن هجوما على أبرياء – من مواطني زهاء ٦٠ من الدول الأعضاء، بما في ذلك، وأقولها بأسف، بلادي – بل كانت ضربة لقيمنا المشتركة. وقد طالت هذه الضربة كل ما تمثله هذه المنظمة: السلام، والحرية، والتسامح، وحقوق الإنسان، وصميم فكرة الأسرة الإنسانية المتحدة. وكانت هذه ضربة لكل جهودنا الرامية لإقامة مجتمع دولي بحق، قائم على سيادة القانون.

علينا أن نرد على هذه الضربة بالتأكيد، وبكل ما أوتينا من قوة، على إنسانيتنا المشتركة والقيم التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-54737 (A)
0154737

نتشاطرها. ولن نسمح بأن تهزم. ففي اليوم التالي لوقوع هذا الهجوم مباشرة، وصفه مجلس الأمن بحق بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين. لذا، علينا أن نرد عليه بالطريقة التي تعزز السلم والأمن الدوليين، من خلال تقوية العلاقات بين الأمم وعدم إخضاعها لضغوط جديدة. وإن هذه المنظمة هي المحفل الطبيعي لبناء مثل هذا الائتلاف العالمي. وهي وحدها التي يمكن أن تضفي الشرعية العالمية على الكفاح طويل الأجل ضد الإرهاب.

وفي نفس ذلك اليوم – ١٢ أيلول/سبتمبر– طالبت جمعيتكم العامة، سيدي الرئيس، في القرار ١/٥٦، بالقيام بعمل عاجل لتعزيز التعاون الدولي ومنع الأعمال الإرهابية واجتثاث شأفة الإرهاب. وإنني أرحب بهذا القرار، وكذلك بالمقرر الذي اتخذته الجمعية بتناول آفة الإرهاب بمزيد من التفصيل في الأسبوع المقبل. وستكون هذه المناقشة، ضمن أمور أخرى، مناسبة للتأكيد على الضرورة الملحة للتصديق على كافة الاتفاقيات القائمة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وفي المقام الأول تنفيذ تلك الاتفاقيات، والنظر في الموافقة على صكوك جديدة لمكافحة هذه الجريمة النكراء.

إن الحاجة إلى استجابة قوية إزاء الإرهاب، وإلى استراتيجية شاملة ومستدامة لمحاربته، ليست محل شك. لكن، علينا أيضا أن نولي أهمية أكبر لمهمتنا الإنسانية بالتخفيف من آلام ضحايا الصراعات والمجاعة، خاصة، في هذا الوقت، أولئك النازحين من ديارهم في أفغانستان.

إن هجوم ١١ أيلول/سبتمبر كان بمثابة هجوم، أيضا، على حرية البشر في السفر، وتبادل السلع والخدمات – وكل ما يمثله مركز التجارة العالمي – وعلى تبادل الأفكار.

لقد سارع بعض المعلقين إلى تأكيد أن ذلك إنما يؤكد صحة النظرية الكئيبة عن حتمية الصراع بين الحضارات، والتي بموجبها سنشهد قرنا من الصراع بين شعوب تنتمي إلى ديانات وثقافات مختلفة. فلنؤكد عكس ذلك. ولنتذكر أن الجمعية العامة قد أعلنت هذا العام عاما للحوار بين الحضارات.

ولنؤكد من جديد حرية الشعوب من كل المعتقدات والثقافات في الاجتماع والإمزاج وتبادل الأفكار والمعرفة، في احترام وتسامح متبادلين – بما يعود عليها بالنفع المتبادل ويعود بالنفع على البشرية كلها.

أخيرا، إن الهجوم الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر كان هجوما على حكم القانون – أي نفس المبدأ الذي يمكِّن الدول والأفراد من العيش معا في سلام باتباع قواعد متفق عليها وتسوية نزاعاتها عن طريق إجراءات متفق عليها.

ولهذا فلنرد بإعادة تأكيد حكم القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

وينبغي عدم ادخار أي جهد لتقديم المرتكبين إلى العدالة، في عملية واضحة شفافة يمكن للجميع أن يتفهموها ويقبلوها. ولنتمسك بمبادئنا ومعاييرنا، حتى يمكننا أن نجعل الفرق واضحا، أمام أعين العالم، بين الذين يلجأون إلى الإرهاب والذين يكافحون ضده.

والرد بالشكل المناسب على هذا الهجوم الضاري الأثيم مهمة حيوية فعلا، لكن يجب ألا ندعه يصرفنا عن بقية العمل الذي علينا القيام به. وهذه الأحداث المأساوية لا تجعل مهمة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أقل أهمية بأي حال من الأحوال، بل على العكس من ذلك – وخصوصا إذا سمحنا لها بأن تنجح في الزج بالاقتصاد العالمي إلى حالة ركود – وهذه الأحداث ستجعل تلك المهمة أكثر إلحاحية.

وعلينا ألا نرد على حالة عدم اليقين الاقتصادي بطريقة تجعلها بالتأكيد أكثر سوءا، بالسعي إلى حماية الأسواق الوطنية في وجه التبادل الحر. وبدلا من ذلك، بينما نعد لاجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة، فلندعم

نظامنا التجاري الدولي ونتأكد من أن منافعه متاحة للجميع، وبخاصة للبلدان النامية.

إن التعاون الدولي لازم الآن أكثر من أي وقت مضى في إدارة الاقتصاد العالمي وفي ضمان ألا تقع نفقات التكيف مرة أخرى بالكامل وبأقوى شكل على البلدان النامية.

ويجب علينا ألا ندع هذه الأحداث تجعلنا نتخلف عن الوفاء بالالتزامات التي قطعها منذ عام رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلانهم لقمة الألفية – مثل الوعد بأن تخفض إلى النصف، بحلول ٢٠١٥، نسبة شعوب العالم التي يقل دخل الفرد منها عن دولار واحد في اليوم؛ وبأن يكفل التعليم الأولي الشامل للبنات والأولاد على حد سواء؛ وبأن يوقف ويعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ وبأن يحافظ على الكوكب للأجيال المقبلة باعتماد معايير أخلاقية جديدة تتعلق بالمحافظة والقيادة.

وتلك المهام لا تزال هامة كما كانت دائما، إن لم تكن أكثر أهمية، وعمل هذه المنظمة للدفع بها إلى الأمام، والموصوف بالتفصيل في التقرير المعروض على الجمعية، لا يزال هاما كما كان دائما.

وهذه المسائل الطويلة الأجل الخاصة بالتنمية يمكن ويجب دراستها خلال هذه الدورة للجمعية. وشاغلنا المفهوم بشأن الكفاح ضد الإرهاب يجب ألا يؤدي بنا إلى تجاهلها.

إن الشرور الاجتماعية والاقتصادية في عالمنا كلها حقيقية جدا، كما هو الحال بالنسبة لضرورة جعل العولمة تؤتي ثمارها لكل شعوب العالم بترسيخ نظام عالمي جديد في قيم التضامن، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لكن هذه الأشياء لا يمكن تحقيقها بالعنف. بل على العكس، الأمل في تخفيف الفقر العالمي لن يختفي إلا إذا استُقطِب العالم في معسكرات متبادلة العداء من الأغنياء والفقراء، أو الشمال والجنوب.

والطريق الوحيد الذي يوفر أي أمل في مستقبل أفضل للبشرية كلها هو طريق التعاون والشراكة، الذي توحِّد فيه كل القوى الاجتماعية – الدول، والقطاع الخاص، ومؤسسات التعليم والبحوث، والمجتمع الدولي بكل أشكاله – جهودها سعيا إلى تحقيق أهداف محددة ممكنة التحقيق.

وفي قلب هذه الشراكات كلها يجب أن تقف هذه المنظمة – التي تعهد رؤساء الدول أو الحكومات، منذ عام، بتقويتها وجعلها أكثر فعالية لأنهم اعتبروها

> ”الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها“ (A/RES/55/2، الفقرة ٣٢).

والأمم المتحدة يجب أن تستمع إلى كل هؤلاء الشركاء المختلفين. ويجب أن تقودهم. ويجب أن تحثهم. ويجب على الأمم المتحدة أن توفر إطارا من القيم والفهم المتبادل، يمكن فيه للجهود الحرة الطوعية أن يتفاعل بعضها مع بعض ويعزز كل منها الآخر، بدلا من أن يقف كل منها في طريق الآخر.

وإذ أقتبس – مرة أخرى – من إعلان قمة الألفية – إنه من خلال الأمم لمتحدة ستسعى شعوب العالم إلى تحقيق

> ”[آمالها] جميعا في السلام والتعاون والتنمية“ ”(المرجع نفسه).

ذلك هو السبيل الذي رسمه لنا رؤساء دولنا أو حكوماتنا منذ عام. فلا ندع شيئا يهزنا، حتى بالعمل المروع الذي لا يوصف الذي شهدناه منذ ١٣ يوما، في عزمنا لتخطيه.

فلنرفض سبيل العنف، الذي هو نتاج مذهب العدمية واليأس، ولنثبت بأعمالنا أنه لا حاجة لليأس؛ وأن

المشاكل الأساسية والاقتصادية لعصرنا يمكن حلها بالوسائل السلمية؛ وأنه ما من روح بشرية يضحى بها، لأن كل كائن بشري له سبب يدعوه إلى الأمل.

وفي رأيي أن ذلك هو العمل الحقيقي للجمعية والمهمة الحقيقية لهذه المنظمة.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): هذه الدورة للجمعية العامة بدأت عملها في ظل ظروف مأساوية. والعالم المتحضر كله يشارك الشعب الأمريكي حزنه. ونحن نتفجع على كل الذين سقطوا ضحايا للإرهابيين في مختلف أجزاء العالم. وفي عالم اليوم المتكافل المعولم، آلام مَن يفقدون آباء أو أبناء هي آلامنا المشتركة التي نحس بها جميعا بصرف النظر عن مكان وقوع أي حادث إرهابي.

والمأساة التي وقعت مؤخرا تجعل من الواضح تماما أن التغييرات الكاسحة التي أحدثتها العولمة في كل الحياة الحديثة تنطوي على نتائج إيجابية وسلبية، على حد سواء، بالنسبة للبشرية كلها.

فمن ناحية، أصبح تهديد المواجهة النووية العالمية من مخلفات الماضي. وأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا والتوسع السريع في التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية تهيئ الظروف الضرورية للتنمية المستدامة لكل البشرية. ومن ناحية أخرى، منافع العولمة ثبت أنها ببساطة من غير الممكن لمعظم البلدان الحصول عليها، والفجوة بين أكثر البلدان نموا وأقل البلدان نموا لا تزال آخذة في الاتساع بسرعة. وأخيرا، يواجه العالم تهديدات وتحديات جديدة، مثل الانفصالية القمعية، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وبالنظر إلى هذه الظروف، يواجه المجتمع الدولي المهمة الهائلة الخاصة المتمثلة في الاستجابة الكافية والأهم من ذلك الاستجابة الجماعية لتحديات عصرنا.

وثمة حاجة ماسة إلى رسم استراتيجية للعمل المشترك يمكن استغلالها في العولمة وصولا إلى حل عادل ومنصف للمشاكل الأساسية التي تواجهها البشرية وإلى تعزيز الأمن العالمي. ونؤيد في هذا السياق الفكرة التي يطرحها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأن من الضروري تقوية تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين ولتعبئة شعوب العالم ضد التهديدات الجديدة غير المسبوقة. والاتحاد الروسي بالتزامه الأكيد بهذا النهج على وجه التحديد في تشكيل نظام عالمي جديد، يدعو إلى اعتماد تدابير جماعية تخضع عمليات العولمة للسيطرة ومن ثم للأمان. فينبغي لكل دولة أن ترى بنفسها أن بإمكان نتائج العولمة أن تسهم فعلا في ازدهارها ورفاهها.

وينبغي أن تكون آلية إدارة العولمة شاملة تغطي كل المجالات من المجال السياسي والعسكري إلى المجال الإنساني. والاتحاد الروسي منفتح لأوثق تعاون مع الدول بقصد تحقيق هذا الهدف الذي له الأهمية الأولى لمستقبل البشرية.

والهدف الأساسي في مكافحة الأخطار الجديدة التي لا شك في أن أكبرها هو الإرهاب الدولي، هو إقامة نظام عالمي لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. وينبغي أن يتضمن هذا النظام آليات ترابط متعددة الأطراف تشمل الإنذار المبكر ودرء التهديدات المستجدة والرد بحزم وكفاية على أي من مظاهرها، في إطار القانون الدولي وفي ظل قيادة منسقة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمجال السياسي فإننا، كما أشار الأمين العام الآن بحق، يجب ألا يغيب عن بالنا التنفيذ الشامل لقرارات مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية، التي اتخذت هنا قبل عام، وأهمها ما يتعلق بإقامة نظام عالمي ديمقراطي عادل وخال من العنف يخدم مصالح وتطلعات جميع الدول

والشعوب. ومن غير الممكن أن يتحقق ذلك إن لم تتساوى جميع البلدان أمام القانون العالمي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وسائر مبادئ القانون الدولي وقواعده الأساسية وتقديس تلك المبادئ.

إن تعزيز القانون الدولي والنظام الدولي، لا تقويضهما، هو الذي ينبغي أن يسود في عصر العولمة. وكما لا يمكن بناء دولة ديمقراطية سليمة إلا على أساس تشريعي متين، فإنه يلزم وضع قواعد قانونية دولية أرسخ حتى يتشكل نظام عالمي جديد.

ويقتضي وضع نظام دولي معين يراعي عناصر العالم المتغير بذل جهود مشتركة ومنسقة، في حين أن أي إجراءات انفرادية في عالم يتزايد فيه ترابط مصائر البلدان والشعوب والأفراد، لا بد أن تقوض سيادة القانون، وتضحي بالتالي بقدرة المجتمع الدولي على التصدي بكفاءة لما يستجد من تحديات تتزايد خطورتها على نحو دائم.

وينبغي ألا تقاس هيبة أي دولة بين الأمم بقوتها العسكرية أو الاقتصادية بل بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية على نحو مسؤول.

وفي المجال العسكري تكون المهمة ذات الأولوية هي تعزيز الاستقرار الاستراتيجي باعتباره العنصر الحاسم في الأمن الدولي. ونحن نتفهم شواغل الأمين العام التي أعرب عنها في تقريره، إزاء استمرار الزيادة في النفقات العسكرية العالمية وانخفاض مستوى التعاون الدولي في مجال نزع السلاح.

ومع إدراك الاتحاد الروسي الكامل لدوره في حفظ الأمن الدولي، فقد وضع برنامجا واقعيا مفصلا لكفالة الأمن الاستراتيجي والتعجيل بعملية نزع السلاح. ويدعو رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، الدول النووية الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن إلى استهلال عملية تشاورية بشأن نزع السلاح والأمن الاستراتيجي.

ونود أن نكرر اقتراحنا إلى الولايات المتحدة بشأن تخفيض منسق للأسلحة الاستراتيجية الهجومية إلى ١ ٥٠٠ رأس حربي نووي لكل طرف بحلول عام ٢٠٠٨ مع إمكانية أن يلي ذلك تخفيض آخر. وجدير بالذكر أن العدد الإجمالي للترسانات النووية الاستراتيجية لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وحدهما بلغ في عام ١٩٩٠، عند نهاية الحرب الباردة، ٢٠ ٨٣٤ رأسا حربيا. وهذه المبادرة، لو نُفذت، ستساعد في توطيد الاستقرار العالمي وتدفع بقدر كبير الجهود المشتركة الرامية إلى إقامة علاقة استراتيجية جديدة بين روسيا والولايات المتحدة. وتصبح أيضا انطلاقة غير مسبوقة في مجال نزع السلاح النووي وحافزا قويا لتعزيز نظم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويشكل منع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي قسما مهما من مجموعة التدابير الموضوعة لكفالة الاستقرار الاستراتيجي. وواجبنا المشترك إزاء أجيال المستقبل هو الحفاظ على سلم الفضاء الخارجي ببذل الجهود المشتركة. وروسيا تدعو المجتمع العالمي إلى بدء العمل في صياغة اتفاق مشترك بشأن عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي وبشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام في الفضاء. ويمكن أن تكون أول خطوة عملية لتحقيق هذه الغاية تطبيق وقف اختياري على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق دولي في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى جدول الأعمال التقليدي لنزع السلاح يجلب عصر العولمة تحديات جديدة للأمن الدولي،

وبذا يزيد عدد الدول المعنية بنزع السلاح. وهذا يشمل عدم انتشار تكنولوجيات القذائف والقضاء على الأسلحة الكيميائية وعدم استحداث أسلحة بكتريولوجية وسد قنوات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والخلاصة أن ثمة تراكما هائلا للقضايا المتصلة بنزع السلاح يحتاج إلى مناقشة دقيقة ومستفيضة. ولتحقيق هذه الغاية يبدو أن دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح ستكون أنسب محفل، والاتحاد الروسي يؤيد بشدة فكرة عقد تلك الدورة.

وفي صنع السلام، يجب إيلاء اهتمام خاص للأخذ بثقافة الوقاية من الصراع في الممارسات الدولية. ويؤيد الاتحاد الروسي الأفكار الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام والخاصة بهذه المسألة. الوقت قصير لا يسعنا أن نضيعه. وتقوم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة في ضوء نشوب أزمات حادة في مختلف أنحاء العالم تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. وفي هذا السياق، تدق الأحداث في الشرق الأوسط والبلقان ناقوس الخطر على نحو خاص.

وعند السعي إلى حسم حالات الأزمات لا يمكننا أن نتغافل عن أسبابها الجذرية. وكقاعدة – وبخاصة عندما يختص الأمر بالقارة الأفريقية – تكمن جذور الأزمات في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. والسمات المحددة للأزمات الإقليمية التي لاحظها الأمين العام – مثل اتساع نطاق مصادر تمويلها وتوفر كميات هائلة من الأسلحة المتنوعة – تتفق والمبادرة التي اقترحها الرئيس فلاديمير بوتين لمعالجة الحاجة إلى منع مصادر دعم الصراع الخارجية.

العولمة توسع بقدر كبير آفاق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي عن طريق إتاحة فرص لا مثيل لها لحركة السلع ورأس المال والخدمات. وقد نشأت صناعات متطورة في مختلف أنحاء العالم. ولكن هل عاد ذلك بالنفع على الجميع؟ وهل جرى استئصال المجاعات والأمية من العالم؟ قطعا لا. فالدول الثرية أصبحت أكثر ثراء عن طريق جني ثمار العولمة، بينما ازدادت الدول الفقيرة فقرا. وإذا استمر التيار الحالي وظلت الثروة تنمو على جانب واحد فقط، فلا محالة من ازدياد التوتر الاجتماعي والتطرف السياسي في الجانب الآخر. والسبيل الوحيد للحيلولة دون ذلك هو تحسين العنصر الاجتماعي من العولمة وإنهاء التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتكوين مجال إعلامي عالمي أمر يلخص عملية الاندماج العالمي. فيمكننا الآن أن نتابع تغطية الأحداث العالمية أثناء وقوعها. غير أن المجال الإعلامي أصبح هدفا محببذا من جانب مختلف القوى المتطرفة. ويزداد تهديد الإرهاب المتصل بشبكة الإنترنت. وقد حل شر أخطر محل الرقابة هو الحروب الإعلامية التي يمكنها إثارة القلاقل. وهذا يضر بحرية التعبير وبحق المواطنين في الحصول على المعلومات الدقيقة. ولهذا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لتدعيم أمن الإعلام الدولي. وقد كانت هذه القضية موضوع مناقشات مفصلة في الأمم المتحدة بفضل المشاركة المباشرة من روسيا.

ومشاكل البيئة تحظى اليوم بنفس أهمية المشاكل العسكرية بالنسبة لبقاء البشرية. فمستقبلنا يعتمد على حالة البيئة. ولهذا أصبحت المحافظة عليها التحدي المشترك الذي نواجهه والمسؤولية الكبرى التي تقع على عاتقنا. وتؤكد روسيا من جديد التزامها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول طوكيو الملحق بها.

وبوجه عام، تتطلب القضايا المتعلقة بالمناخ نهجا شاملا. وروسيا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، تقترح عقد مؤتمر عالمي عام ٢٠٠٣ بشأن تغير المناخ يجمع معا الحكومات والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية، فضلا عن المجتمع المدني.

وتتيح العولمة فرصا أكثر بكثير في مجال المساعدات الإنسانية. ولم يعد مفهوم حقوق الإنسان في حد ذاته مقصورا على الشؤون الداخلية للدول، بل اكتسب مجالا عالميا، ويذكر الأمين العام أن

”اليوم تنتشر في كل أرجاء العالم أفكار لا استثناء فيها، تتمثل في سيادة الشعوب ومسؤولية القيادات، وحقوق الأفراد، وسيادة القانون. ومع ذلك لا يوجد ضمان لعدم حدوث رجعة في هذه القيم ولعدم وقوع أمم مرة أخرى في براثن الطغيان والقهر“. (A/56/1، الفقرة ٥)

وروسيا، شأنها شأن غيرها من الدول، تشجب بشدة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم. ونحن على اقتناع راسخ في نفس الوقت بأن المجتمع الدولي لا يجوز أن يستجيب للأزمات الإنسانية إلا على أساس ثابت من القانون والشرعية المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة.

والتحليل غير المتحيز يقنعنا بأن العولمة يجب أن تكون طيعة. ولهذا، تقوم الحاجة إلى مركز موحد يمكنه أن ينسق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في ذلك المجال. وينتمي دور هذا المركز بكل حق إلى الأمم المتحدة. والطبيعة العامة للمنظمة العالمية وخبرتها الثرية في مجال التعاون المتعدد الأطراف ومواردها الضخمة وقدراتها التنظيمية تمكنها من الوفاء بأكثر المهام تعقيدا فيما يتعلق بخدمة العولمة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. والأمم المتحدة، في وفائها بمهامها، يجب أن تستجيب لتحديات العصر وأن تدعم باستمرار قدراتها التشغيلية وأن تعزز فعالية الإجراءات التي تتخذها. وهذا، على وجه الدقة، هو ما يجب أن يكون الغرض من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

العولمة تقلل من المساحة والزمن فتجعل العالم مكانا أصغر. واليوم، تقع علينا جميعا مسؤولية ضخمة أمام أجيال المستقبل. فيجب علينا تدعيم الاتجاهات الإيجابية للعولمة وأن لا نستخدمها إلا بالطريقة التي ينتفع بها الجنس البشري بأكمله. ونحن مقتنعون بأنه إذا ما اشتركنا في تحقيق هذا الهدف فسنتمكن من بناء عالم آمن مستقر مزدهر بحق في القرن الحادي والعشرين.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره. لقد أكد أهمية جدول أعمال الأمم المتحدة والأعمال التي تلتزم الأمم المتحدة بها، كما أكد أن جميع الأعضاء يواجهون تحديا ضخما وجديدا بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

يود وفد بلادي أن يقدم شكره العميق إلى جميع من أعربوا عن تعازيهم وتعهدوا بالدعم إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة. ويدرك الأمريكيون أن أفرادا من بلدان أخرى عديدة فقدوا أرواحهم في تلك الهجمات. وهذه الفاجعة ذات نطاق عالمي حقيقي، ويجب أن تكون الاستجابة مماثلة. ويقف شعب الولايات المتحدة كذلك إلى جانب من يشعر منكم بالحزن على ذويه. ونتقدم بأعمق مواساتنا لكم ولشعوبكم.

بعد أسبوع من الآن سيناقش الأعضاء في هذه القاعة تدابير القضاء على الإرهاب الدولي. ونتطلع إلى تلك المناقشة، التي نرجو أن تساعد على تعزيز وحدة الهدف ورسم الخطوات القوية التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لمكافحة الإرهاب. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور دولي في تسخير جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة. وتتطلب هذه الجهود أيضا الوضوح المطلق فيما يتعلق برفض المجتمع الدولي، بل وشجبه لأي جهد يقدم تبريرا مزيفا لهذه الهجمة، أو يحمي من ارتكبوها.

هذه لحظة حرجة تعيشها الأمم المتحدة. لقد تهيأت لها الفرصة لتثبت تمسكها بالمثل التي أنشئت على أساسها. والولايات المتحدة تتعهد بدعم الأمم المتحدة. ونتوق إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحسين المنظمة ودعم عمل الأمين العام، الذي يوضح تقريره أن جدول أعمال الأمم المتحدة ما زال حافلا بالبنود وسنواصل العمل وفقا لجدول الأعمال بالرغم من أن تركيزنا ينصب بصورة فورية على المهمة الأسمى التي يمثلها تحدي الإرهاب الدولي.

لقد أحرزت الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة تقدما في السنوات الأخيرة. ولا بد من مواصلة هذا التقدم. وثمة إجراء يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه على الفور – والحقيقة أنه إجراء طال انتظاره – هو الاتفاق على المواعيد النهائية والتقيد بها. فالتقيد بالمواعيد النهائية يكفل أن أنشطة برامج الأمم المتحدة لن تستمر إلى ما لا نهاية ما لم يجر بصورة منتظمة توكيد أهميتها وفعاليتها. وهذا التدبير الإصلاحي مشمول في تقرير الأمين العام وكان معروضا للمناقشة منذ عام ١٩٩٧. وتتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الأعمال المثمرة مع أعضاء الأمم المتحدة بشأن مسائل إصلاحية أخرى كثيرة خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ثمة تحديات كبيرة ستواجه المنظمة في المستقبل. وتعتقد الولايات المتحدة بأنه بغية تحقيق المصالح الحيوية للمجتمع العالمي يتعين تعزيز وثاقة صلة الأمم المتحدة بالواقع وإن الولايات المتحدة تتعهد بالعمل مع جميع الأعضاء على تحقيق هذه الغاية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يتصادف نظرنا في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في هذه السنة مع نفس الموعد الذي كان من المقرر أن تبدأ فيه المناقشة العامة. وقاعات وردهات منظمتنا، التي تعج عادة بالحياة والنشاط في هذا الوقت من السنة، تشهد، بما فيها من فراغ وصمت، على عجز منظمة فوجئت على غرار بقية العالم، بالاندلاع الوحشي للإرهاب في المدينة التي تتخذ منها المنظمة مقرا لها. بيد أن الأمم المتحدة ستتخذ – وفي الواقع يتعين عليها أن تتخذ – الإجراءات والوسائل الكفيلة بمواجهة وهزيمة هذا الخطر الجديد في هذا العصر.

واتسمت الأحداث التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة، قبل أسبوعين بالخطورة والوحشية بحيث أصبحت الأمم المتحدة، بل ويتعين عليها أن تصبح إطارا لجميع الإجراءات العالمية ضد هذا التهديد العالمي، وليس أمامها خيار إذا أرادت أن تظل ذات مصداقية ومحترمة أو أن تقوم بعمل مفيد، ويتعين عليها أن تعمل وأن تعمل بسرعة فتضع استراتيجية مشتركة ومتسقة وفعالة للقضاء على هذه الظاهرة، التي تهدد جميع البشر، دون تمييز بسبب العرق أو الثقافة أو الدين، والتي تهدد ذات الأسس التي تقوم عليها حضارتنا.

فإذا تمكنا من الوصول على جناح السرعة، وربما في الأسابيع المقبلة، إلى صياغة للاتفاقية العالمية المعنية بالإرهاب، التي بدأ بحثها في السنة الماضية، وإذا تمكنا من استكمال وإعادة إنعاش مجموعة القوانين الحالية الكثيرة المناهضة للإرهاب، فسنبعث بإشارة قوية تنم عن عزم الأمم المتحدة على احتواء هذه الظاهرة.

أود الآن أن أعرب عن الشكر للأمين العام على عرضه الممتاز لتقريره وعلى كلماته التي بعثت فينا الأمل والعزيمة. أتمنى له كل النجاح، وهو جدير بذلك مع بداية ولايته الثانية لمدة خمس سنوات على رأس الأمانة العامة لمنظمتنا.

وفيما يتعلق بتقريره، أود أن أعلق على الطريقة التي أُعد بها وأن أطرح عددا قليلا من المقترحات، إذا سُمح لي،

بشأن طريقة تحسين عرضه قبل أن أتطرق إلى أربع نقاط أخرى تهمني بصفة خاصة.

أرى في البداية أن من الضروري أن أنوه بأن هذا التقرير لما كان التقرير الرئيسي عن أعمال المنظمة الذي يعده أكبر مسؤول عن الأمانة العامة، فمن الضروري بصفة خاصة، في ظل هذه الظروف الاستثنائية جدا، في بداية ولاية جديدة، أن يتضمن رسالة، وأن يركز على نهج محدد وأن يقدم وجهة نظر جديدة. وفضلا عن ذلك، وحتى إذا كان الأمين العام ببساطة منفذا أمينا لإرادة الدول الأعضاء – التي تعد وتصيغ وتقرر وحدها السياسة العامة للمنظمة – فأعتقد بأن الأمين العام بالنظر إلى مركزه الفريد وتقاربه مع الدول الأعضاء ومنظوره الشامل، وبالرغم من أنه ربما ليس من واجبه أن يبين لنا الطريق، فإنه يستطيع، بل لا بد له من أن يحدد أوجه الضعف أو القصور في عملنا وأن يعترف بأوجه النقص في إدارته وأن يقترح طرقا جديدة كي نستكشفها.

ومع إدراك الحساسية الشديدة التي تشعر بها الدول الأعضاء تجاه أي شخص يغامر فيما تعتبره تلك الدول حقا قاصرا عليها، غني عن القول أن أي تدخل من الأمين العام في ذلك المجال يتعين تنفيذه بلباقة وحكمة – وهاتان صفتان نعلم أنه حُبي بهما بسخاء.

تقرير الأمين العام الجريء عن الألفية قوبل، من وجهة النظر هذه، بالتقدير من قبل الجميع وكان بمثابة إطار للإعلان الذي اعتمد في القمة.

أخيرا، أرى أن من الملائم، لا سيما في نهاية فترة السنوات الخمس الأولى التي قضاها الأمين العام في منصبه، أنه ينبغي له أن يستفيد – والوقت ليس متأخرا لكي يقوم بذلك – بما حققه في السنوات القليلة الماضية فيحدد المبادئ العامة التي ينبغي الالتزام بها في السنوات الخمس المقبلة إذا خولته الدول الأعضاء بالولاية فيها.

النقطة الأولى التي أود أن أتطرق إليها بقدر من التفصيل هي ظهور دور المجتمع المدني في منظمتنا. وأحيط علما بادئ ذي بدء، بأن المجتمع المدني فرض نفسه بصورة مطردة في السنوات الأخيرة بصفته طرفا فاعلا في الساحة الدولية، ويكتسب أرضا جديدة يوميا فيما يتصل باتخاذ الإجراءات والتعبير عن ذاته في حين انسحبت الدول والمنظمات الحكومية الدولية، وما فتئ يمارس بحزم نفوذه في عملية صنع القرار على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وفي مواجهة هذه الحقيقة التي لا يمكن عكسها، من الأهمية – ما لم نرغب في تكرار الأحداث المؤسفة التي جرت في سياتل وبراغ وغوتبرغ ونابلي – أن نتأمل معا في سبل ووسائل السماح للمجتمع، بطبيعة الحال لا عن طريق المشاركة في صنع القرار الذي هو حق مقصور على السلطة السياسية، لا سيما في هذه المنظمة، التي هي أولا وقبل كل شيء، ويتعين علينا أن نتذكر هذا، منظمة مشتركة بين الدول، وإنما عن طريق المساهمة في التفكير العام؛ وبعبارة أخرى، كي يُسمع صوته في مناخ من الهدوء والسكينة.

ولذلك يتعين علينا أن نتفق بشأن مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية المعيارية للقيام بطريقة شفافة ونزيهة وصارمة بتنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة كي يتسنى لها، كل في مجال اختصاصها، أن نثري مناقشتنا بطريقة جادة ومعقولة وتشارك بمعارفها وخبراتها في النظر في القضايا الكثيرة المعروضة على منظمتنا. وتحقيقا لهذه الغاية، أرى من الضروري أولا وقبل كل شيء أن تتقدم جميع المنظمات غير الحكومية التي تود أن يُسمع صوتها في الأمم المتحدة، بطلبات لاعتمادها على النحو الصحيح عن طريق لجنة المنظمات غير الحكومية. ويتعين تعزيز ولاية هذه اللجنة وتعزيز هيكلها الداعم كي يتسنى لها أن تنظر في طلبات الاعتماد في أسرع وقت ممكن.

ومن الواضح أنه ينبغي لأعضاء اللجنة إيلاء اهتمام خاص لجدول أعمال المنظمات غير الحكومية المرشحة وبرنامجها، ولمصادر تمويلها – لكي يحددوا درجة شفافيتها واستقلالها عن الدول وجماعات المصالح – ولأنشطتها الماضية والحالية، ومدى توافق هذه الأنشطة مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

ويبدو من المهم لي بالإضافة إلى ذلك التأكد من وجود توازن بين المنظمات غير الحكومية من بلدان الشمال والمنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب، حيث أن اهتماماتها وقدراتها ليست دائما واحدة، والتمعن في إمكانية تقديم مساعدة مالية للمنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب لتمكينه من المشاركة في مختلف المنتديات التي قد يكون لها إسهام مفيد فيها.

وبعد أن تتمتع إحدى المنظمات غير الحكومية بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة، لا يعود من الضروري أن تطلب إذنا بالمشاركة في اجتماع من الاجتماعات، الأمر الذي يوفر على الدول الأعضاء إجراء مناقشات لا جدوى منها بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في كل دورة استثنائية. كما أن ذلك يوفر عليها الحاجة إلى تحديد أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية وشروطها في كل حالة على حدة.

وتتعلق نقطتي الثانية بمسألة الصحراء الغربية، التي يعالجها تقرير الأمين العام معالجة أقل ما توصف به أنها استخفاف جدير باللوم.

وبالنظر إلى نص الفقرة ذات الصلة فإن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال العام المنصرم اقتصرت على توجيه الدعوة إلى الأطراف لمناقشة خطة جهيضة للاستقلال الذاتي. ولا يكاد هذا يفي بحق الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والتي بذلها الأمين العام نفسه لتنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة وقبلتها الأطراف، والتي تحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره؛ كما أنها لا تفي بحق المقترحات التي قدمتها جبهة البوليساريو لحل المشاكل التي واجهتها هذه الخطة. ومع أن التصويب الذي أصدر يعالج هذه الحالة بعض الشيء، فمن المهم الإشارة إلى أن الأمين العام لا يتلقى ولايته من مجلس الأمن وحده بل من الجمعية العامة أيضا، وهو مسؤول أمامها ويتعين عليه تقديم التقارير لها بصفة منتظمة.

ولا شك أن منظمتنا، وهذه نقطتي الثالثة، تؤدي دورا لا غنى عنه في تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة وتوفيرها لمن هم في أمس الحاجة إليها في أرجاء العالم، وعددهم يتزايد هذا العام سواء نتيجة لاستمرار الصراعات أو للكوارث الطبيعية التي لا حصر لها التي أصابت مختلف أجزاء هذا الكوكب. ويجب على منظمتنا أن تدعم قدرات البلدان المعنية.

وفي سبيل القيام بهذه الرسالة النبيلة تلقت مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وعلى رأسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولايات واضحة ودقيقة بتنسيق وتوفير المساعدة الإنسانية، التي ينبغي الإشارة إلى أنها يجب أن تتقيد بالمبادئ العالمية للإنسانية والحياد والنزاهة، وأن تتفق مع المبادئ التوجيهية المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، التي نؤكد من جديد إصرارنا على الالتزام بها.

ومن دواعي الأسف، والحال كذلك، أن نلاحظ أننا نصادف بشكل متزايد عبارة ''التدخل الإنساني'' بدلا من عبارة ''المساعدة الإنسانية'' التي يحرص عليها الجميع. وتستخدم العبارة المذكورة بالرغم من معرفتنا جميعا أن هذا المفهوم المثير للجدل يطرح عددا من المسائل السياسية والقانونية وينتهك المبادئ المذكورة آنفا، فضلا عن مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية المصونة في الميثاق.

ولا يمكن قبول هذا الانحراف في اللغة المستخدمة، خاصة وأن هذه المصطلحات تستخدم في معرض الإشارة إلى المشردين داخليا.

ويبدو لنا من المهم في هذا السياق أن تتسم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمزيد من الشفافية وألا تتجاوز حدود الولاية الموكلة إليها. وينبغي أن يقال أيضا إنه لم يتم بعد إيضاح مسألة الشبكة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات لدراسة المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا. وفضلا عن ذلك، نرى أيضا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس أولا التوصيات التي ستجري صياغتها حتى لا يكون مصيرها كمصير المبادئ التوجيهية للممثل الخاص المعني بالمشردين داخليا، الذي لم ير ضرورة للتشاور مع الدول الأعضاء. ولدينا اقتناع بأنه لا يمكن للتشاور والحوار إلا تعزيز ما تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات لمصلحة الجميع ولا سيما الضحايا.

وتتمثل نقطتي الأخيرة في أننا لاحظنا جميعا لجوء الأمم المتحدة بصفة متزايدة إلى الاستعانة بأفرقة من الخبراء البارزين وأفرقة الدراسة، ومن الواضح أنه لا بد من دفع أجور لها. ويبدو لي أن لدينا في نطاق هذه المنظمة أشخاصا ممن يعتد بكفاءتهم لا نعتمد عليهم بدرجة كافية، وأن لهؤلاء الأشخاص ميزة الإلمام الشديد بالمنظمة وبمواضع قوتها وضعفها. كما أن هناك هيئات من قبيل وحدة التفتيش المشتركة يمكنها أن تؤدي بكفاءة كبيرة بعض المهام التي تسندها الأمانة العامة إلى أفرقة دراسة عالية التكلفة.

وغني عن القول إنه لا بد لنا من الاستعانة بالاستشاريين الخارجيين في بعض المسائل التي تتطلب خبرة فنية معينة لا تتوافر لدى المنظمة أو الهيئات التابعة لها. غير أنه يتعين أن يجري هذا على نحو متسم بالشفافية، ويجب كلما أنشئ فريق للخبراء أن تستشار الدول الأعضاء مسبقا بشأن الغرض منه وتكوينه.

هذه هي التعليقات التي وددت أن أعرضها على الجمعية العامة والتي أرجو أن تعين الأمين العام على إنجاز المهمة الشاقة التي أسندتها إليه الدول الأعضاء.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): إن وفد بلادي يود أن يكرر من فوق هذا المنبر الإدانة الشديدة التي أعلنتها حكومة الكويت وشعب الكويت للعمل الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة وشعبها الصديق بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر الحالي. كما يقدم وفد بلادي أحر التعازي لذوي الضحايا والدعاء بأن يلهمهم الله الصبر، والتمني للمصابين بالشفاء العاجل. إن هذا العمل الإجرامي ترفضه جميع الأديان السماوية والأعراف والتقاليد. والدين الإسلامي تحديدا، وعلى سبيل المثال، يعتبر أن من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا.

رغم أن اجتماعنا هذا مخصص لمناقشة البند ١٠ من جدول الأعمال والخاص بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، إلا أننا نتوقع أن يكون موضوع الإرهاب وتداعياته السلبية، نتيجة لما شهدناه مؤخرا، الموضوع الغالب على مناقشاتنا. ووفد بلادي سوف يدلي برأيه حول الموضوع، وبشكل مفصل، في الأسبوع القادم، عندما تناقش الجمعية العامة هذا الموضوع.

إلا أن ما نود أن نشير إليه اليوم هو التفاؤل الذي ورد في تقرير الأمين العام ولدى الدول الأعضاء بإمكانية تحقيق مفهوم ثقافة الوقاية، من أجل ضمان صون السلام والأمن في مجتمعنا الدولي، والذي تطرق إليه الأمين العام في تقريره. ولكن الأحداث والأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت بحق الولايات المتحدة مؤخرا، والتي نفهمها نحن في

الكويت بشكل ملموس لأننا عانينا منها منذ سنوات طويلة، تجعلنا، ومع كل أسف، نتوصل إلى قناعة بأن تطبيق مفهوم ثقافة الوقاية يعتبر أمرا نسبيا نظرا لغلبة وطغيان عناصر الشر. ومع ذلك، تشجع الكويت أن نمضي قدما، وبشكل متحد، للتصدي لمثل هذه الأعمال والوقاية منها، لضمان عدم زعزعة الاستقرار الدولي. ويشدد وفد بلادي على أن الإرهاب يجب ألا يُربط بأية جنسية أو منطقة أو دين أو عرق، إنما هو يرتبط بنزعة شريرة هدفها تهديد الحياة البشرية.

وسوف أركز الآن على جوهر ومضمون موضوعنا الرئيسي الذي نجتمع من أجله اليوم. ولا يفوتني في هذا المجال أن أعرب عن تهنئتنا الخالصة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بمناسبة إعادة انتخابه لتولي هذا المنصب لولاية ثانية. ونحن نثق تماما بأنه كفء للثقة التي حظي بها من قبل المجتمع الدولي بأسره، وفي وقت مبكر.

إننا في الكويت نتفق تماما مع العبارات الأولى التي وردت في تقريره، والتي تثبت لنا حجم المسؤولية من جهة، وصراحة الأمين العام وشفافيته مع الدول الأعضاء في نقل الشواغل والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة. ولعلي في هذا المجال أشير إلى ما ذكره الأمين العام في الفقرة الأولى من تقريره والتي يقول فيها

”يمثل التقرير اعترافا موضوعيا بتعقيدات المهام التي تواجه المنظمة، ويؤكد في الوقت نفسه الأهمية الدائمة التي تتسم بها الأمم المتحدة بوصفها أداة للتعاون العالمي“. (A/56/1، الفقرة ١)

ونحن بدورنا نؤكد أنه رغم التحديات التي تواجهنا، فإن الأمم المتحدة ما زالت الأداة الرئيسية الأولى لتحقيق التعاون الدولي المنشود في كافة المجالات.

لقد أطلع وفد بلادي، وبشكل متأن ودقيق، على محتويات تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وأود في هذا المجال أن أنقل لكم بعض الملاحظات من خلال التركيز على بعض القضايا الهامة التي عكسها الأمين العام في هذا التقرير، وهي:

أولا، لقد كانت القمة الألفية والبيان الختامي الصادر عنها بمثابة خطة العمل التي سوف تعمل الأمم المتحدة بموجبها خلال القرن الجديد لمواجهة التحديات التي نواجهها. وإننا نشجع على متابعة تنفيذ ما اتفق عليه قادتنا، وعلى أن نعمل خلال هذه الدورة على الدخول في مناقشة جديدة وعقلانية لهذه المسألة، من خلال مراجعة التقرير الذي طرحه الأمين العام في هذا الشأن، والمعنون ”دليل تفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية“ (A/56/326). ويشدد وفد بلادي على ضرورة عدم الانغماس في مناقشات عامة تفضي إلى إنشاء لجان وأفرقة عمل تجعلنا ندور في حلقة من التقارير والمقترحات والتوصيات، دون البدء بعملية التنفيذ للأمور التي سبق وأن اتفقنا من قبل عليها.

وثانيا، نقل الأمين العام الصورة المأساوية لتصاعد العنف بين الشعب الفلسطيني في كفاحه، وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي. إلا أننا نؤكد أن هذا التصعيد تتحمله بالكامل السياسة غير العاقلة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية المسؤولة عن تفجر هذا الوضع هناك، وخصوصا إثر الزيارة الاستفزازية التي قام بها آرييل شارون للحرم القدسي الشريف.

وثالثا، تسترعي الكويت اهتمام الدول الأعضاء لما ذكره تقرير الأمين العام في الفقرة ٣١ بشأن استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وإننا نتفق تماما مع ما عبّر عنه الأمين العام من أسف لاستمرار معاناة

الشعب العراقي وتحميل الحكومة العراقية مسؤولية عدم إحراز تقدم لرفع الجزاءات عن العراق، نظرا لرفضها التعاون لتنفيذ ما تبقى من مطالب وردت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتحديد رفض العراق التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وكذلك رفض التعاون مع المنسق، السفير يولي فورنتسوف واللجنة الثلاثية، لحل قضية الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة كما نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأن الكويت لتدعو الحكومة العراقية للاستماع إلى منطق العقل وتنفيذ هذه الالتزامات بأسرع ما يمكن، خاصة وأن مجلس الأمن أصدر في الفترة الماضية سبعة بيانات صحفية تطالب الحكومة العراقية بالتعاون لحل قضية الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية.

ورابعا، تابع وفد بلادي ما استعرضه الأمين العام في تقريره بشأن عمليات حفظ السلام الموكلة للأمم المتحدة في أنحاء العالم. ولقد لفت انتباه وفد بلادي عدم التطرق إلى تطور الولاية الموكلة إلى قوة الأمم المتحدة للمراقبة في المنطقة المنزوعة السلاح بين العراق والكويت، كونها إحدى عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة. وإننا نفسر ذلك بأن القوة تؤدي مهامها الموكلة إليها هناك على الوجه الأكمل والمحدد لها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يشيد وفد بلادي بالدور الذي يلعبه أفراد القوة هناك لضمان سلامة الحدود بين الكويت والعراق.

وخامسا، تعرب الكويت عن ارتياحها لوعي أعضاء مجلس الأمن ودورهم في تخفيف أو إزالة أي آثار سلبية قد يخلفها نظام الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن بموجب قراراته. ويؤيد وفد بلادي بالكامل رأي الأمين العام حول هذا الموضوع، والذي سبق وأن عبّر عنه في تقريره الخاص بالتحضير للقمة الألفية، وتأكيده على ضرورة تركيز هذه الجزاءات على القادة المستهدفين وعملهم، وذلك للالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعديل سلوكهم السياسي، وضرورة مراعاة تجنب أية آثار سلبية لنظام الجزاءات على شعب تلك الدولة.

وسادسا، يطالب وفد بلادي بأن تواصل الأمم المتحدة، والجمعية العامة على وجه التحديد، اهتمامها بالقضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية. ولعل أهمها التركيز على مساعدة الدول الأفريقية في مواجهة ما تعانيه من تفشي مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحل كافة القضايا السياسية التي عانى منها أبناء هذه القارة.

إننا نثق تماما في رأي الأمين العام حول القضايا التي تواجهها القارة الأفريقية. وكما ذكر في شهادته الواردة في الفقرة ١٨٩ من التقرير حيث لاحظ تصميم أبناء القارة الأفريقية على العمل وبإرادتهم المحضة للتغلب على التحديات التي تواجه القارة.

سابعا، رغم تطرق الأمين العام في تقريره لقضايا البيئة، فإن وفد بلادي كان يأمل في أن يجد اهتماما أكبر في مجال ما أشارت إليه قمة الألفية حول ضرورة حماية بيئتنا من الدمار الناتج عن الاستخدام البشري، خاصة خلال الصراعات، الأمر الذي دفعنا نحن في الكويت إلى اقتراح إدراج بند في جدول الأعمال تحت عنوان ''الاحتفال باليوم العالمي لعدم استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية''. ونتطلع إلى استمرار الدعم الذي قدمته الدول مشكورة لنا لتحقيق الهدف النبيل المنشود من طرحه خلال أعمال هذه الدورة.

في الختام، يتقدم وفد بلادي ببالغ الشكر والتقدير لكافة الجهود التي يقوم بها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة في مجال التنسيق بين الدول الأعضاء لضمان سير وعمل هذه المنظمة في إطار المبادئ والأهداف التي نص عليها الميثاق

والتي على رأسها صون الأمن والسلم الدوليين، وضمان العيش الكريم لأبناء هذا العالم.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أكرر الإعراب عن أصدق التعازي القلبية من شعب وحكومة كوستاريكا إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الإجرامية الحقيرة التي تعرضت لها يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتدين كوستاريكا بشدة وبصورة قاطعة هذه الأعمال الإجرامية والوحشية التي تناهض كل القيم الإنسانية الأساسية. وفي نفس الوقت، فإن كوستاريكا تعرض مساعدتها الأخوية إلى الشعب الأمريكي. لقد أدت هذه الأحداث المحزنة إلى تغيير السياق الدولي بصورة لا يمكن الرجوع فيها وإلى إجبارنا على إعادة تحديد أولويات هذه المنظمة.

وفي هذا الوقت، تعيش البشرية في ظل الحرب، والدمار، والرعب، والموت. وتسيطر الكراهية والعنف على قلوب الناس. إننا نرى الدول تهب رافعة سلاحها في وجه بعضها البعض، بينما الشعوب غارقة في أنهار من الدماء. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذلها هذه المنظمة، فقد شهدنا في العام الماضي أعدادا لا حصر لها من الصراعات، وعمليات القتل والجرائم التي ترتكب بحق الكرامة الإنسانية. كم عدد الأرواح التي أزهقت؟. وما عدد الأحلام والآمال والتطلعات التي تحطمت؟. وكم عدد حالات اليأس التي نشأت؟

ينبغي أن تمسك البشرية بزمام مصيرها، وأن تشق طريقها بخطى حثيثة صوب مستقبل أفضل. ولا بد لنا اليوم من أن نرفض نهائيا، وعلى نحو حاسم كل الحروب والكراهية والخوف، ولا بد لنا أيضا من أن نحتضن السلام. وفي مواجهتنا للرعب والكراهية، ينبغي لنا أن نرفع راية الحضارة، والتسامح والأخوة. وفي مواجهة أعمال العنف الطائشة، ينبغي لنا أن نرفع أسلحة العقل والقانون والنظام.

وفي هذا السياق، يمكن وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع إلى القيام بدور أساسي في بناء مستقبل يسوده السلام والحرية. وينبغي أن تكون هذه المنظمة حصنا ضد الحروب والكراهية والفقر. وينبغي أيضا أن تكون منارة تنير الطريق وتشير إلى المقصد.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة، من المناسب أن نسأل ما هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه عمل هذه المنظمة، وما هي المبادئ التي ينبغي أن نتبعها لبناء مستقبل أفضل؟

إن الإجابة على ذلك واضحة بالنسبة لكوستاريكا. لا بد من أن يشكل النهوض بحقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية في كل المجالات المبادئ التوجيهية الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة ولكل عضو من أعضائها. إن حماية البشر هي المبرر الوحيد لأنشطة حفظ السلام. وتعزيز الكرامة الإنسانية هو المصدر الوحيد لإضفاء الشرعية على متابعة التنمية المستدامة. وحماية الروح الإنسانية هي التبرير الوحيد لحماية البيئة أو للسعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك، ينبغي أن تكون فلسفة هذه المنظمة متمحورة بعمق حول الإنسان الذي هو غايتها.

إن عمل هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان يستحق التنويه. وقد أدت جهودها في مجال تدوين القوانين ومؤتمراتها الموضوعية الدورية إلى صدور مجموعة وافية من القواعد والمبادئ التي تقدم إلى المجتمع الدولي مبادئ توجيهية واضحة يسترشد بها في سلوكه. وفي الوقت الحالي، ينبغي لنا أن نركز جهودنا على تنفيذ تلك القواعد والمبادئ. ومن الضروري أن نرشد وننسق عمل أجهزة الرصد بغية زيادة فعاليتها. ومن الضروري كذلك أن ندعم العمل الذي يتوخى النهوض بتلك المهمة من أجل زيادة احترام كل

الحقوق الأساسية لتشمل كل مستويات المجتمع. ومن الأمور الحيوية إبراز أهمية تنفيذ وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن تظل الأمم المتحدة يقظة في مواجهة التحديات الجديدة التي تهدد فرص التمتع بالحقوق الأساسية. ونحن نلاحظ بقلق التطورات الأخيرة في مجال الاستنساخ والتكنولوجيا الحيوية، التي يناهض بعضها الحياة والكرامة الإنسانية.

إننا نؤمن بضرورة تعزيز دور الأسرة، باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع. والأسرة هي النواة التي لا غنى عنها حيث تنبت القيم الإنسانية للمعاشرة الزوجية والاحترام لكرامة الآخرين. لذلك فإنها حيوية لتنشئة مواطنين أصحاء ومنتجين ومسؤولين. ولا بد لنا أيضا من أن نبذل جهودا إضافية لإعانة الوالدين في تربية أطفالهما، وبالتالي في إقامة مجتمع مستقر ومنتج. وفي هذا السياق، قامت بلادي مؤخرا بسن قانون ممتاز بشأن الأبوة المسؤولة، يضمن من خلال صكوك قانونية قوية غير مسبوقة جعل الأبوين البيولوجيين مسؤولين عن تعليم وإعالة أطفالهما المولودين خارج نطاق الزواج.

إن العمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين ينبغي النظر إليه من وجهة نظر حقوق الإنسان. فالصراعات المسلحة تؤدي إلى توليد أزمات وفظائع إنسانية بصورة مستمرة. ولا بد لنا من أن نسلم بأن الضحايا الحقيقيين للحروب ليسوا الجنود والقتلى بل الأطفال والمسنين المشردين أو اللاجئين، والنساء اللاتي يجري اغتصابهن والشباب الذي يجري اغتيالهم، والأمهات اللاتي يفقدن وسائل إعالتهن، والأبرياء من العاملين الذين دمرت أماكن عملهم. وما دامت الحروب قائمة، من غير الممكن احترام حقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن مواجهة ويلات الحروب بصورة سليمة. فكثيرا ما يستجيب مجلس الأمن للأزمات السياسية والعسكرية الحادة فحسب بإعلانات ضعيفة. وفي أحيان كثيرة يتوقف عمله نتيجة لاستعمال حق النقض بطريقة غير مسؤولة، أو لغرض مصالح وطنية لا أهمية لها. كم عدد عمليات حفظ السلام التي أخفقت بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لها، أو لأن ولايتها حددت بتصورات خاطئة؟

من الأمور الحتمية أن نعزز أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها هذه المنظمة. ولا بد لنا أن نعيد تنشيط مجلس الأمن لزيادة شرعيته وقدرته على العمل. ولا بد لنا أيضا من أن نعطيه الموارد اللازمة والدعم السياسي الضروري حتى يؤدي واجباته بصورة فعالة. ولا يمكن أن نوافق على فرض أنظمة جزاءات تلحق الضرر بالسكان الأبرياء.

ولا يمكننا أن نوافق على فرض أنظمة للجزاءات تؤذي السكان المدنيين الأبرياء. ومن ثم فإن إصلاح مجلس الأمن ضروري للغاية لمستقبل الأمم المتحدة. وإذا أريد للبشرية أن تملك آلية فعالة ديمقراطية ومحايدة وعادلة لصون السلم والأمن الدوليين فإن هذا يتوقف على نجاح ذلك الجهد الإصلاحي.

ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن الوقاية المبكرة من نشوب الصراعات المسلحة تقتضي منا مواجهة الأسباب الهيكلية لأي أزمة من هذا القبيل. ولذا فإننا نسلم بأن من الضروري اتخاذ تدابير وقائية للوفاء بالاحتياجات العديدة في مجالات الغذاء، والصحة، والأجور العادلة، والإنتاجية، والقدرة التنافسية، والحصول على الفرص، فضلا عن إقامة الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيزهما واحترام حقوق الإنسان. ويمكن للأمم المتحدة بل ويجب عليها الاضطلاع بدور رئيسي في جميع هذه المجالات.

ومع ذلك، ندرك أنه لا الفقر ولا التخلف الإنمائي، والاختلافات العرقية، والمشاكل الصحية، وأنواع التمييز بين الجنسين، يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع مسلح هي في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها. إذ لا تستطيع هذه العوامل الهيكلية التسبب بنشوب صراع مسلح إلا إذ أراد القادة السياسيون دعوة الجماعات التي تحس بشيء من الغُبن الاجتماعي أو لديها مطالب اجتماعية إلى ارتكاب أعمال العنف. ولذا فإن القادة السياسيين هم الذين تقع عليهم مسؤولية معينة عن منع نشوب الصراعات.

والأسلحة تستخدم كعامل مساعد على نشوب الصراع المسلح. وانتشارها يذكي نار العنف، ويزيد الصراع والكراهية سوءا، ويزيد من تفاقم الجريمة والإرهاب وينمي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. والترسانات العسكرية تطيل من أمد الصراع وتعوق عمليات السلام. والجيوش لا يرتوي غليلها من استهلاك الموارد الوطنية الشحيحة، بينما تعاني شعوبنا من أشد ظروف الفقر تعاسة.

ومن أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، يجب علينا بوجه خاص حظر نقل الأسلحة إلى كل الجماعات المتمردة والمتطرفة والإرهابية. وبالمثل، ينبغي حظر نقل الأسلحة إلى الحكومات التي ترتكب انتهاكات واسعة أو منتظمة لحقوق الإنسان، ولا تحترم المبادئ الديمقراطية أو لم تصدق على الصكوك الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ونرى أن من الضروري للغاية تنظيم امتلاك المدنيين للأسلحة الخفيفة بشكل قانوني.

وعلاوة على ذلك، إن تعزيز السلم ومنع نشوب الصراعات يقتضيان جهدا متواصلا ومستديما لإنشاء بيئة تقوم على الدعم المتبادل الذي يكون فيه العنف مرفوضا. ولا يمكن تحقيق السلم الحقيقي والمستدام إلا عندما تحل الخلافات الاجتماعية والسياسات بالوسائل الديمقراطية: الحوار والتفاوض.

وتدعم كوستاريكا بقوة التسوية السلمية للمنازعات. ويدين بلدي أي استخدام انفرادي أو غير متكافئ للقوة أو أي تدابير مضادة، بينما يعتنق المبادئ والآليات التي يتضمنها القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن حل الخلافات بالوسائل القضائية له دور أساسي يضطلع به في الارتقاء بالعلاقات السلمية بين الأمم، ونرحب بالإسهام القيم الذي تقدمه محكمة العدل الدولية في الاستقرار الدولي.

وعلاوة على ذلك، مما لا غنى عنه تعزيز جهود هذه المنظمة في مكافحة الإرهاب. وتقتضي محاربة الإرهاب التحلي بالشجاعة – الشجاعة للتغلب على الخوف والكراهية وتفادي الوقوع في دائرة من العنف – وكذلك بالذكاء لاختيار أفضل الوسائل ضد المجرمين. ويجب علينا تفادي الخطر المتمثل في العمل بطريقة تجعل من الإرهابيين يتحولون إلى شهداء، وتذكي الشعوب بالتعصب والكراهية. وفي مواجهة بلوى الإرهاب يجب علينا اللجوء إلى حكم القانون والعدالة والإجراءات القانونية المتبعة.

وينظر وفدي بقلق إلى التفاوت المتزايد فيما يتعلق بتعرض بعض الدول للخطر. فالدول ذات الاقتصادات الهشة والدول التي يملك أهلها موارد أقل في متناول أيديهم للوقاية والتعمير تعاني بشكل أكثر حدة من آثار الكوارث الطبيعية. والافتقار إلى الموارد المالية يفرض قيدا قاسيا على قدرة أفقر الدول على منح حالات الطوارئ الإنسانية. ولهذا فإننا ندعو إلى زيادة التعاون الدولي وزيادة المساعدة المقدمة إلى الدول النامية لتمكينها من وضع وتنفيذ برامج للحد من ضعفها.

ونرى أن تعزيز التنمية المستدامة يجب أن يكون هدفا أساسيا لهذه المنظمة، مستقلا عن هدف منع الصراعات

المسلحة. وينبغي للأمم المتحدة ألا تعمل لتعزيز السلم فحسب، ولكن لتعزيز العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية.

ويجب علينا أن نستثمر بكثافة وبانتظام في مواردنا البشرية، مكرسين ما نستطيع من الموارد للتعليم والصحة. فالسكان المتعلمون هم وحدهم الذين يمكن أن يعيشوا في حرية؛ والسكان الأصحاء هم وحدهم الذين يمكن أن يعملوا للتنمية؛ والسكان المثقفون هم وحدهم الذين يمكنهم أن يدمجوا أنفسهم في الاقتصاد العالمي المعاصر. وبالمثل، من الضروري ضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام. والمحافظة على البيئة نشاط إنساني للغاية. ولا يمكن تهيئة ظروف معيشية ملائمة – الآن أو في المستقبل – إذا لم تكن البيئة صحية.

وقد شهدنا خلال السنوات العشر الماضية ثورة لم يسبق لها نظير في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة المعلومات. وتتيح هذه الثورة للبلدان النامية فرصا للنمو بينما تمكننا من المنافسة في السوق العالمية وزيادة الإنتاج. وبغية الاستفادة من هذه الفرص، يجب علينا استعمال التكنولوجيات الجديدة وفقا لأعلى المعايير التقنية المتوفرة، ساعين إلى اتباع الديمقراطية في إتاحة الحصول على المعرفة الجديدة وتعزيز تنمية رأس المال البشري.

وتقديم المساعدة الإنسانية ربما يكون أهم أنشطة الأمم المتحدة وأكثرها إثمارا. فعندما توفر هيئات الأمم المتحدة الغذاء للاجئين أو توزع مياه الشرب على ضحايا الجفاف، أو عندما يُعلِّم موظفو المنظمة أطفال الأشخاص المشردين القراءة، ويساعدون على جهود التعمير بعد الفيضانات أو على توفير المأوى للذين يقعون ضحايا لقسوة العناصر الطبيعية، يكون للمنظمة أثر مباشر إيجابي وشامل على حياة البشر الآخرين. والمساعدة الإنسانية تبرر وجود هذه المنظمة وتجعله وجودا نبيلا.

إننا نبدأ القرن الحادي والعشرين آملين في التغلب على أسوأ البلايا التي تعاني منها معظم شعوب الدول النامية: الفقر المدقع، والأمية، والصراعات المسلحة وانتهاك حقوقها الإنسانية الأساسية. ولكننا شهدنا قبل بضعة أيام فحسب أعمالا دموية فظيعة للإرهاب الدولي هزت ضمير البشرية بأسرها. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، يتطلع العالم إلى الأمم المتحدة للقيادة. ويطالب الناس المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات قوية وحازمة. وكل البشرية تطالبنا بالوفاء بالأهداف السامية التي اعتنقناها عندما أسسنا هذه المنظمة. ويجب علينا الاستجابة بسرعة.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره المقدم عن عمل منظمتنا. وأهنئه أيضا على إعادة انتخابه مؤخرا لمنصبه وأتمنى له كل النجاح.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لم تؤثر تأثيرا خطيرا على عمل منظمتنا فحسب، وعلى الجمعية العامة بوجه خاص، ولكنها أحدثت صدمة للضمير الإنساني وخلّفت أثرا عميقا في حياة ملايين البشر. ووحشية تلك الأعمال وكبر حجمها قد غيرا بصورة عميقة تصورنا للتحديات العالمية وكيفية التصدي لها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب من فوق هذه المنصة العالية المقام عن خالص تعازينا لشعب وحكومة الولايات المتحدة، وأن أعرب عن تعاطفنا لكل من عانوا من هذه الهجمات.

ونحن نؤمن بشدة بأننا لن نتمكن من مواجهة هذا التحدي بشكل فعال إلا من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي بأسره. وأود التشديد بصفة خاصة على أن

دور هذه المنظمة سيصبح حتى أكثر أهمية في وضع إطار جديد للتعاون الدولي في هذا المجال. لقد حققت الأمم المتحدة القدر الكثير من خلال إرساء الأسس القانونية لهذا التعاون. والذي نحتاجه في رأينا بالفعل هو وضع إطار مؤسسي سليم لاستكمال وتنسيق الجهود الفردية للدول الأعضاء في محاربة الإرهاب الدولي وضمان تنفيذ الصكوك القانونية التي وضعناها حتى الآن بأكثر الأساليب فعالية. وفي رأينا أنه ينبغي لمؤسسة كهذه أن تسهم في منع ووقف أعمال الإرهاب الدولي، وفي ضمان وتشجيع أكبر مساعدة متبادلة ممكنة بين الدول الأعضاء. ونأمل أن تنظر الجمعية العامة بعناية في هذه الفكرة.

لقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية إعلان الألفية الذي تعهدوا فيه بمؤازرة وتشجيع المبادئ والأهداف التي تم تحديدها عندما أنشئت هذه المنظمة. ونحن نرحب بإصدار الامين العام ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''. وإننا واثقون من أن هذه الوثيقة سوف تساعد في مضافرة جهودنا للوفاء بهذه الالتزامات السامية، ونتطلع إلى أن تنظر فيها الجمعية العامة.

إن المنظمة قامت في العام الماضي بتحليل متعمق لممارساتها وسياساتها في عدد من المجالات الهامة، بما فيها، ضمن أمور أخرى، حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات وقضية الجزاءات. ونحن نرحب بهذا التوجه، ولاسيما فيما يخص عمل مجلس الأمن.

ولقد نادت أوكرانيا في ثبات بضرورة تعزيز عنصري حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات في أنشطة الأمم المتحدة، ونحن مرتاحون بصفة خاصة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته المنظمة في هذين المجالين العام الماضي، ونرحب بعملية الإصلاح المستمرة الآن والتي عززها تقريرا الأمين العام الصادران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن تنفيذ توصيات فريق الإبراهيمي. وإننا نؤكد على الحاجة إلى التنفيذ السريع للتدابير التي اقترحها الأمين العام.

ولا يمكنني أن أتجاهل بعداً هاماً آخر في إصلاح حفظ السلام، وهي الجهود الرامية إلى إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ولقد اتخذت خطوة هامة إلى الأمام باتخاذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١)، واللذين قدما عددا من التدابير الجديدة والهامة لتحسين نوعية وفعالية آليات التشاور.

وكان إصدار تقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة أحد أبرز أحداث العام الماضي. ونلاحظ بارتياح أن وجهات نظر أوكرانيا بشأن حاجة الأمم المتحدة إلى اعتماد استراتيجية شاملة من أجل استخدام أدوات منع نشوب الصراعات انعكست في التقرير إلى حد كبير، ونتطلع إلى أن تنظر الدورة الحالية للجمعية العامة فيه بشكل متعمق.

إننا نشارك الأمين العام التقدير الإيجابي الوارد في تقريره للعمل المستمر في مجلس الأمن بشأن مفهوم الجزاءات. كذلك نرحب بلجوء المجلس المتزايد إلى تدابير موجهة وذات أطر زمنية محددة في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، بغية الحد من خطر التأثير السلبي للجزاءات على السكان الأبرياء والدول الثالثة.

إلا أن الجزاءات ستبقى، ويجب أن تبقى، أداة سياسية ضرورية وهامة في أيدي مجلس الأمن. ولذلك، فإنه من الأهمية البالغة أن يطبق المجلس منهجية واضحة ومتماسكة في فرض وتطبيق ورفع التدابير في إطار الفصل السابع. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بالعمل الذي قام به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالقضايا العامة بشأن الجزاءات.

ونأمل أن تعطي المناقشة الحالية قوة دفع كبيرة نحو اعتماد التقرير في المستقبل القريب وأن تسهم في ذلك.

وأود أن أعرب عن اقتناع أوكرانيا القوي بأن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال رصد الجزاءات، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب داخل الأمم المتحدة لتنفيذ هذا العمل الهام.

وما زالت قضايا عدم الانتشار والحد من التسلح ونزع السلاح بين الأولويات الحتمية للبشرية، وعنصرا حاسما في استراتيجية الأمم المتحدة للسلم والأمن في القرن الحادي والعشرين.

ورغم أنه ما زالت أمامنا تحديات كبيرة إلا أننا سعداء على وجه الخصوص بالتقدم الجوهري المحرز في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. لقد أصبح مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد مؤخرا بشأن هذه المسألة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لكي يقوم بإجراء تحليل متعمق لهذه المشكلة المتعددة الجوانب ولوضع استراتيجية لتنسيق الجهود الجماعية في هذا المجال. وترحب أوكرانيا ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر، والذي يعكس المناهج الواقعية وييسر الجهود القادمة لتحقيق حل نهائي للمشكلة.

كذلك نود الإشادة كثيرا باعتماد بروتوكول لمكافحة الصنع غير المشروع للأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها، وهو الذي يستكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونحن على اقتناع تام بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رئيسي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك في الحد من انتشار هذه الأسلحة.

وتشيد أوكرانيا بعمل المنظمة في مجال التعاون من أجل التنمية. فالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ولمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وكلاهما سيتم عقدهما في العام القادم، هي من بين أهم عناصر هذا العمل. ونعتقد أن هذين المحفلين القادمين سوف يصبحان علامتين بارزتين رئيسيتين في تحديد رؤيا للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، وسوف يساعدان على جذب الاستثمارات في عملية التنمية لصالح كل البلدان، بما فيها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

كذلك تولي أوكرانيا أهمية كبيرة لجهود المنظمة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشيد بالنتائج المحققة في هذا المجال، ولاسيما النتيجة الهامة للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، وبصفة خاصة مبادرة الامين العام بإنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة لمساعدة البلدان المتضررة من انتشار الفيروس/الإيدز ولمكافحة هذا الوباء.

ونقدر عاليا الجهود التي قامت بها المنظمة لمساعدة الحكومات الوطنية في مواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، كما ينعكس ذلك في تقرير الأمين العام.

إننا نوافق تماما على قول الأمين العام:

”وفي ظل عالم تتسع فيه ظاهرة العولمة، لا يمكن لأي من القضايا الجوهرية التي نعالجها أن تجد حلا في إطار وطني فقط، فجميعها تتطلب تعاونا وشراكة وتقاسما للأعباء فيما بين الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني“. ((A/56/1 (Supp)، الفقرة ١١).

إن هذه الكلمات تنطبق تماما على مشكلة تشيرنوبل. وإننا ممتنون لكل من واصلوا تقديم دعمهم القيم

لشعب أوكرانيا للتغلب على آثار كارثة تشيرنوبل. ويحدونا الأمل بأن التقارير المقبلة عن أعمال المنظمة ستغطي جهود الأمم المتحدة للتخفيف من آثار هذه الكارثة.

لقد أثبت الزمن أن آفاق المستقبل المأمون للبشرية تتوقف على مدى استعداد المجتمع الدولي وقدرته على الاستثمار طويل الأجل في تنمية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. فالمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، إلى جانب المعاهدات الدولية التي اعتمدت في هذا المجال، هي أقيم تراث للبشرية في القرن الحادي والعشرين. كما أن تعزيز الرصد الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان وتحسينه قد أصبح ضرورة ملحة اليوم بشكل خاص. ونحن على اقتناع أيضا بأن استخدام القوة لا يمكن اعتباره وسيلة مناسبة لكفالة احترام حقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد أن الالتزام بحقوق الإنسان وحمايتها أصبح هو المبدأ الأساسي في سياسة بلادي. وقد وقّعت أوكرانيا، وصادقت على كافة الاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان ووضعت آليات وطنية فعالة لتنفيذ المعايير الدولية في هذا المجال.

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن هناك جهودا طيبة يضطلع بها لتنفيذ مبادرات الإصلاح التي اتخذها الأمين العام في مجالي الإدارة والتنظيم. وفي هذا العام، ستعتمد الجمعية العامة أول ميزانية برنامجيه لفترة السنتين على أساس النتائج. ويرحب وفد بلادي بإدخال ثقافة التقييم على أساس النتائج، في عملية وضع ميزانية الأمم المتحدة. وفي رأينا أن ذلك يمثل خطوة كبرى نحو تعزيز فعالية الأنشطة البرنامجية للمنظمة وكفاءتها من حيث النوعية.

وبصفة عامة، يشعر وفدي بالارتياح للاستعراض الموضوعي لأعمال المنظمة والوارد في الأجزاء الرئيسية من التقرير بهذا الشأن، والتي تغطي جميع المجالات الرئيسية التي تفوض الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطتها.

وأود أن اختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعمنا المستمر للأمين العام في قيادته وجهوده الحثيثة الرامية إلى تقوية الأمم المتحدة، ونؤكد عزم أوكرانيا على الإسهام في هذه الجهود بنشاط.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بين أيدينا تقرير الأمين العام الذي صدر في ظرف عصيب ودقيق، وما زلنا نحاول أن نلتقط أنفاسنا بعد صدمة الدمار الذي حل بالأرواح والممتلكات، من جراء الهجمات التي تعرضت لها نيويورك، المدينة المضيفة، وواشنطن العاصمة. وأود أن أؤكد مرة أخرى خالص تعازي وفد بلادي لضحايا هذه المأساة ومواساتنا للذين فقدوا أعزاء لهم. وإننا نتفق مع الأمين العام تماما، إذ قال ”إن هذا الهجوم لم يستهدف نيويورك أو الولايات المتحدة فحسب، بل إنه كان هجوما ضد العالم أجمع، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود لمكافحة الإرهاب“. وإننا نتطلع إلى فرصة أخرى في المستقبل القريب لمناقشة هذا الموضوع بتعمق.

إننا نرحب بمبادرة الأمين العام بتقديم تقرير شامل لنا، وأيضا بتقديم استعراض وقائعي لنطاق واسع من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في كافة المجالات الحيوية خلال السنة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة بالنسبة لنا، لأن هذه الفترة قد شهدت حدثين هامين تم تنظيمهما تحت رعاية الأمم المتحدة. الحدث الأول، قمة الألفية التاريخية التي شارك فيها رؤساء دول وحكومات ١٤٧ بلدا، بما في ذلك بنغلاديش. وقد اعتمد الزعماء إعلان الألفية مع تعهدهم بالدعم والالتزام ببذل جهود مشتركة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة عدالة التوزيع.

أما الحدث الثاني فهو انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نموا، في شهر آيار/مايو ٢٠٠١، الذي اضطلعت فيه بنغلاديش بدور ريادي ونشيط، جنبا إلى جنب مع بلدان أخرى. وقد اعتمد هذا المؤتمر إعلان وبرنامج العمل بشأن أقل البلدان نموا للعقد من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

والمجالات التي تناولها تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تكتسب أهمية خاصة. لكن بالنظر إلى ضيق الوقت، سأركز على بضع نقاط.

في مجال السلم والأمن، واصلت الأمم المتحدة التعامل مع الصراعات القديمة التي ما زالت ملتهبة، جنبا إلى جنب مع الصراعات الجديدة. وهذه الصراعات تغذيها اقتصادات الحرب وتوافر الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة. وغالبا ما تنطوي هذه الصراعات على آثار عابرة للحدود وآثار إقليمية خطيرة كما أنها تتصف بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ومعظم ضحايا هذه الصراعات من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي تعاملها مع هذه الصراعات، بات من البديهي أن الدور التقليدي للأمم المتحدة المتمثل في ”مكافحة الحريق“ الذي كانت تقوم به في الماضي لم يكن كافيا.

وانطلاقا من التزامنا بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما فتئت بنغلاديش تنادي من خلال عضويتها الراهنة في مجلس الأمن باتباع نهج شامل في التعامل مع التهديدات التي تستهدف السلم والأمن الدوليين. وقد قمنا بدور ريادي في عملية اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١) بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، على أساس التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع. وأننا ندرك تمام الإدراك، أيضا، بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتحملان القسط الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة، ونحن على استعداد للإسهام في عملهما.

إن الطلب المتزايد على قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر السنين يدل على حاجتين أساسيتين. أولهما، الحاجة إلى تجهيز المنظمة بشكل مناسب وإعادة تنظيم وإصلاح قدراتها، أو بعبارة أخرى، بناء هياكل فعالة لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يعد التقرير المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وثيقة أساسية بارزة، وقد أيدت بنغلاديش توصياتها الرئيسية. أما الاحتياج الثاني فيتمثل في ضرورة الاستجابة بشكل مناسب للطابع المتغير للصراعات من خلال منح التفويضات الملائمة لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وبنغلاديش لا تزال تؤيد الولايات والإسهام في تطويرها، وهي ذات طابع متعدد الأبعاد بشكل متزايد. ويجري تصميم عمليات حفظ السلام للاستجابة أكثر فأكثر إلى احتياجات حماية الطفل، ونزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم وإعادة اندماجهم، ورصد حقوق الإنسان، والمساعدة الانتخابية، وما إلى ذلك. وهذه المكونات المدنية لأية عملية لحفظ السلام تساعد الآن على بناء الصلة التي يحتاج إليها كثيرا بين حفظ السلام وبناء السلام.

إن السلم والأمن العالميين لا يمكن ضمانهما في بيئة يسودها اختلاف مستمر في الآراء بين الدول النووية الكبرى. وأسوأ مظهر لهذا لا يزال يتمثل في حالة الجمود السائدة في مؤتمر نزع السلاح. والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وغيرها في عام ٢٠٠٠ لا تزال دون تحقيق، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد. والنفقات العسكرية على الصعيد العالمي لا تزال في ارتفاع، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنخفضة التكلفة تنتشر بمعدل ينذر بالخطر، مما يبقي على

الصراعات وارتكاب الجرائم في المجتمعات. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود الدؤوبة ووضع استراتيجيات خلاقة للوفاء بأهداف إعلان الألفية في هذا المجال.

وما من أحد يخالف القول إن أهم حرب ينبغي للمجتمع الدولي أن يخوضها هي الحرب ضد الفقر المدقع. والدعوة إلى ذلك جاءت عالية واضحة في بيانات زعماء العالم خلال مؤتمر قمة الألفية. وقد حدد الأمين العام بحق في تقريره مسألة الفقر باعتبارها من أهم المسائل المثيرة للتحدي. ومن دواعي التشجيع لبنغلاديش الالتزام بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع. ونحن نرى أن من الأمور الأساسية للمنظمة أن تتبع نهجا يقوم على إعمال الحقوق للوفاء باستراتيجية الأمم المتحدة لخفض حالات الفقر المدقع إلى النصف.

وفي بنغلاديش، أكملت الأمم المتحدة بنجاح برنامج ''التقييم المشترك للبلدان'' و ''إطار المساعدة الإنمائية'' من أجل التنسيق الأفضل الفعال بين الأمم المتحدة والوكالات الحكومية. والتقييم هذا، الذي يوفر تقييما للفجوة بين أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى وحالة تنفيذها، سيكون دليلا مفيدا لحجم وطبيعة الأنشطة التي من الضروري القيام بها لبلوغ الأهداف على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء.

ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو من هذا العام، كان ناجحا إلى حد كبير وتمكن من التوصل إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل بروكسل. ونحن نقدر الآراء التي أعرب عنها الأمين العام بأن الإعلان يؤكد من جديد مسؤولية المجتمع الدولي الجماعية عن التمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة والكفاية، وضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لكل شعوب العالم.

وبرنامج عمل المؤتمر مختلف عن كل البرامج الأخرى إذ أنه يتعامل مع كامل مسائل التنمية، ونهجه قائم على التزام أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. وتنفيذه الفعال هو أهم مهمة تواجهنا، ودور الأمم المتحدة فيه حيوي. وقد ذكرنا في مناسبات عديدة أنه بدون المشاركة المنسقة من منظومة الأمم المتحدة كلها، لن تحقق الأمم المتحدة سوى النذر اليسير.

ولقد استُرعي انتباهنا إلى الفقرة ١٤٥ من التقرير، التي ذكر فيها الأمين العام أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سيؤدي إلى تنفيذ برنامج العمل. ونحن نفهم أن الأمين العام أورد تلك الإشارة فيما يتصل بمسائل التجارة الدولية في برنامج العمل، لأن مجالات أخرى كثيرة تتجاوز ولاية واختصاصات أونكتاد. وبما أنه طلب إلى الأمين العام إعداد تقرير كامل، في الفقرة ١١٦ من برنامج عمل المؤتمر – نتوقع أن يتضمن توصياته الواضحة الشاملة – نعتقد أن هذه الملاحظة يمكن أن تنتظر إصدار ذلك التقرير.

إن الحالة الخاصة لأفريقيا بشأن الأزمة المتعلقة بالسلام والتنمية معترف بها في محافل دولية كثيرة. وبنغلاديش ما فتئت تؤيد مختلف المبادرات الهامة التي تتخذها الأمم المتحدة لتركيز اهتمام خاص على أفريقيا. وبعض هذه المبادرات جرت تغطيته في التقرير. وبالنظر إلى تنوع أفريقيا وإمكاناتها الهائلة، وإعراب زعمائها مؤخرا عن الإرادة السياسية لديهم للسيطرة على مصيرها، نعتقد أن الظروف باتت مهيأة للتحرك قدما بشأن طائفة واسعة من مسائل التنمية الأفريقية. والمشاركة المستمرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أساسية لإدامة قوة الدفع وتعبئة الموارد من أجل التنمية الأفريقية.

والمساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة خلال العام الذي نستعرضه يسرت إلى حد كبير التحول

الديمقراطي في عدد من البلدان. ونحن نرحب بالتركيز الجديد على المؤسسات الداعمة وحفز المشاركة المحلية. وقد بذلت شعبة المساعدة الانتخابية جهدا هاما لتنسيق أنشطة المراقبين الأجانب الذين يتوقع أن يراقبوا الانتخابات المقبلة في بنغلاديش، التي ستجريها الحكومة الانتقالية المحايدة. ونحن نثني على مساعدة الأمم المتحدة في تمكين المواطنين في الدول الأعضاء من التمتع بقوة الديمقراطية.

وإننا نعترف بجهود الأمم المتحدة في سد الفجوة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها. وبالرغم من بعض أوجه التقدم، فثمة تحديات لا تزال قائمة حيال ضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وبنغلاديش طرف في كل معاهدات حقوق الإنسان الأساسية. ونحن نرى أن هناك حاجة مستمرة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية من أجل ضمان تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي وقعتها. وهذا مجال ينبغي أن تتبع فيه الأمم المتحدة نهجا قائما على الاحتياجات، وأن تجري تقييما واقعيا للآلية القائمة وتستهدف البلدان التي بحاجة إلى دعم هيكلي.

والمطالب التي تتقدم بها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة، والبيئة المتطورة بسرعة التي على المنظمة أن تعمل في ظلها للوفاء بها، لم تتركا لها خيارا سوى تنفيذ الإصلاح الإداري والتنظيمي الجاد. والدعم المستمر من الدول الأعضاء في مجالات الإصلاح ذات الأولوية يدعو إلى الارتياح، وبنغلاديش ترحب به. والحالة المالية الحرجة، والاحتياجات المطلوبة في الوقت الحاضر حفزت على الإصلاح فيما يخص الميزانية، والبرمجة، والتخطيط، والمشتريات وإدارة الموارد البشرية. وقد بدأنا نرى نتائج إيجابية. ومع ذلك، نعتقد أن في منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة، ينبغي للكفاءة ألا تعني تجاهل النمو الذي له ما يبرره في إدارتها.

وفي جميع الميزانيات الأربع الماضية لفترة سنتين، لم نشهد نموا في ميزانية الأمم المتحدة؛ بل حتى كان هناك نمو سلبي في كثير من الأحيان، الأمر الذي يقيد مشاركة الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. ونحن نأمل أن يدرس هذا الجانب الحاسم عند وضع مشروع ميزانية السنتين القادمة. ولا نزال نشعر بقلق إزاء عدم دفع الأنصبة، الأمر الذي يؤثر على الإدارة السلسلة للمنظمة. ونحث الدول الأعضاء مرة أخرى على أن تدفع أنصبتها المخصصة في الوقت المحدد وبالكامل.

إن الطريق الذي أمامنا وأمام منظمتنا لا يمكن أن يكون سهلا، بالنظر إلى الأهداف الصعبة التي وضعناها لأنفسنا في إعلان الألفية. وفي العالم المعولم، الطريق الوحيد الذي يمكن سلوكه لتحقيق تلك الأهداف هو التعاون فيما بيننا في شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتقرير الأمين العام سيكون دليلا مفيدا للمزيد من العمل في مختلف مجالات النشاط التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونحن نشكر الأمين العام مرة أخرى على جهوده.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن اهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بجدارة لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وبالنظر إلى مهاراتكم الدبلوماسية البارعة وقيادتكم المتسمة بالخبرة، يثق وفد بلدي تماما بأنكم ستتمكنون من توجيه الجمعية العامة بنجاح. والرئيس السابق، السيد هاري هولكري، ممثل فنلندا، يستحق أيضا تقديرنا البالغ لقيادته للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بأسلوب مثالي. ومن دواعي سرورنا أن أعيد انتخاب الأمين العام، كوفي عنان، لفترة ثانية، ونحن نتقدم إليه بأصدق تهانئنا. فقد كان أمينا عاما عظيما وأرجو أن يستمر كذلك في فترته الثانية، دون خوف أو مجاملة، متبعا أفضل أدائه.

لقد نهضت الأمم المتحدة، كما يحلو للبعض أن يقول، من رماد الحرب العالمية الثانية. وتجسدت أسمى مُثلها وقيمها في الميثاق وجاء التعبير عنها في إعلان الألفية على هيئة أهداف ومعايير هامة، إلى جانب بيان للعمل يلي ذلك ويتألف من نظام سيرنا ووصف وظائفنا. وأوضح رؤساء الدول والحكومات رؤيتهم. وأصبح لزاما الآن على الدول والأمم المتحدة إظهارها وإعطاؤها شكلها الكامل.

ونحن نحتاج إلى ما اتفق عليه معظمنا مرارا، وهو قيام أمم متحدة أقوى وأفضل تجهيزا وقادرة على أداء دور محوري في الشؤون العالمية باعتبارها أكبر هيئة تمثيلا وعالمية لتحقيق أهدافنا المشتركة. فعلينا لذلك أن نسهم في تحسين أدائها بأفضل ما نستطيع. ونرى أن هذه المناقشة يجب أن تستلهم ذلك الغرض النهائي.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إصداره تقريرا موجزا وشاملا ومليئا بالمعلومات عن أعمال المنظمة. وألاحظ حدوث عدة تحسينات في أسلوب ومادة هذا التقرير تزيد عما حدث في التقرير الماضي.

فالأمين العام، كوفي عنان، يستحق الثناء العظيم على جهوده الدؤوبة التي بذلها من أجل تعزيز السلام ودفع عجلة التنمية إلى الأمام وتوطيد سيادة القانون وتعزيز المنظمة. وقد أصبحت الأمم المتحدة بقيادته منظمة طموحة راغبة في اتخاذ خطوات جادة وفي توسيع رقعة وجودها. وتقريره السنوي – الذي يركز فيه على نشر الأفكار العالمية والتحديات التي تواجهها، وعلى المشاكل المستجدة وعدم كفاية الهياكل القائمة للتصدي لها، وعلى الجوانب الموضوعية في عمل المنظمة – يوضح ذلك للجميع ببلاغة.

وإذا أجرينا جردا لأعمالنا نجد أن الأمم المتحدة تحمل في جعبتها خليطا من صور النجاح والإخفاق على مدى الفترة قيد الاستعراض. وبمثل ما نحتفي بصور النجاح علينا أن نبحث أسباب الإخفاق. وعلى سبيل المثال فالانتخابات الديمقراطية في تيمور الشرقية، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وتنامي ثقة كثير من الدول التي تعرضت للمشاكل في المنظمة أمور إنما تؤكد استمرار الأمم المتحدة أداة نافعة لشعوب العالم. وبالمثل فتنامي التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية يدفعنا إلى الأمل في أداء إنمائي أفضل في المستقبل. وقد أدى تعزيز التعاون والتنسيق بين الآليات الإنسانية، مع هبوط طفيف في أعداد اللاجئين، والتقدم المحرز في تدوين القانون الدولي وازدياد الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى زيادة كبيرة في قدرة الأمم المتحدة على الأداء.

ومع ذلك يظل أمامنا الكثير لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين فلم يصبح العالم أكثر سلما، ولا هو ازدهر بصورة منصفة، ناهيك عن أن تكون متساوية. والنظام السياسي الجديد، لو كان لنا أن نسمي علاقات القوى العالمية بهذا الاسم، قلل من تباعد الدول الكبرى واحتمال القضاء على الأسلحة النووية، ولكنه تسبب في تهديدات جديدة زادت من الأخطار التي يواجهها العالم. ولقد ساد النظام الاقتصادي الجديد في فترة شهد فيها نحو ٦٦ بلدا تزايد الفقر عما كان عليه قبل عقد من الزمن بينما حصلت قلة على مستويات عالية جديدة من الازدهار.

فقد دخلت بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا في صراعات أليمة أصبحت الآن داخلية في طابعها أكثر منها صراعات بين الدول. والشرق الأوسط يغلي. والمعاهدات الدولية للحد من التسلح التي وفرت استقرارا استراتيجيا وشعورا جديدا بالأمان أصبحت الآن مهددة. وهناك سباق جديد للتسلح النووي – يمتد هذه المرة ليشمل الفضاء الخارجي – أصبح على حافة الانطلاق. والتوتر في

كثير من المناطق وصل إلى ذرى جديدة فعم دولا تمتلك من القوة والموارد ما كان يمكن أن يستخدم في إحداث تحسن في حياة أهاليها.

وفتحت العولمة أبواب الفرص أمام نمو الأغنياء وبؤس غيرهم – مزيدا من الثروة للبعض ومزيدا من الآلام لآخرين. فهي قد عولمت الأسواق لسلع البلدان الغنية وخدماتها ورؤوس أموالها وتكنولوجياتها. وجلبت بالقدر نفسه الجريمة والتلوث والمخدرات والأمراض واللاجئين وعدم الاطمئنان على نطاق عالمي فمزقت دولا وزعزعت الاقتصادات وفتت النسيج الاجتماعي ذاته في دول كثيرة. وثورة المعلومات، وإن كانت تبشر بالخير، فهي قد وسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأساء كثيرون استغلالها لأغراض غير محمودة. وأمامنا الآن التحدي المتمثل في جعل العولمة وثورة المعلومات تعملان من أجل كل البشر في أنحاء العالم.

ولم تتمكن المنظمة من أن تواكب ولايتها، ناهيك عن توقعات الشعوب منها. لكنني على ثقة، وكثيرون غيري قالوها، أننا نملك جماعيا، بلا شك، المعارف والأدوات والموارد التي تساعد الأمم المتحدة على الوفاء بذلك شريطة أن تكون لدينا الرؤيا والإرادة السياسية لتحقيق هذا.

وبالنسبة لقضايا السلم والأمن فإننا نمتدح الجهود الجديدة التي يبذلها الأمين العام، كوفي عنان، لكي تظهر منظمات تحقق الأغراض المشتركة. غير أن علينا أن نتأكد من عدم تضارب المصالح. والأمم المتحدة تقود، ولا يقودها آخرون، بحيث لا تبقى مجرد متفرج عندما تتخذ الإجراءات بالنيابة عنها. وينبغي ألا يطلب منها إزالة الآثار بعد أن ينتهي العمل. ومن شأن اتخاذ خطوة وقائية على أساس المعلومات والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة أن يضيف قيمة كبيرة لأموال الأمم المتحدة.

وحسب ما يدل عليه تقرير فريق الإبراهيمي فإن الدول الأعضاء والأمم المتحدة وقعوا في أخطاء جسيمة في الماضي كانت تكلفتها باهظة على البشر. فعلينا أن نضفي طابعا محليا على كثير من التوصيات المفيدة التي قدمها تقرير الإبراهيمي من أجل دفع عمل المنظمة في ميدان حفظ السلام. وعلى الأمانة العامة أن تطور – وأرجو أن تكون الآن تحاول ذلك بعد تذكير تقرير الإبراهيمي لها – عادة إطلاع مجلس الأمن على ما يحتاجه المجلس وليس على ما يريد أن يسمعه.

إن ويلات الإرهاب أصبحت الآن الشغل الشاغل بالنسبة للسلام العالمي ولقد سعدنا لأن الجمعية العامة تخطط لإجراء مناقشة قريبا بشأن هذه المحنة الطاحنة. ونرجو أن يتصدى مشروع الاتفاقية الخاصة بالإرهاب التي هي على المحك الآن، لكل الشواغل الفعلية وأن تخرج كاملة إلى الوجود في وقت قريب. والخسارة الفادحة في الأرواح والممتلكات التي شهدناها مؤخرا في الهجمات الإرهابية الشنيعة على نيويورك وواشنطن وبنسيلفانيا تجعل مسألة اجتثاث جذور الإرهاب من على وجه الأرض مسألة بالغة الإلحاح. وأصبح على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير سريعة وحاسمة. ونيبال تدين الإرهاب بشدة بكل مظاهرة، وهي راغبة في القيام بواجبها للقضاء عليه.

وتضر الجزاءات بالأبرياء والبلدان الثالثة. ويجب على الأمم المتحدة أن توجد سبيلا للتخفيف من هذا الضرر ولتعويض الأطراف الثالثة البريئة، إذا كان للجزاءات أن تنفذ بفعالية.

والتنمية مجال يمكن للمنظمة أن تضطلع فيه بالكثير كميسر ومحفز، إلا أنها أحرزت أقل قدر من النجاح في ذلك الشأن. ولا حاجة هنا لمزيد من التأكيد على العلاقات السببية التي سبق الاعتراف بها بين الفقر ونشوب الصراعات،

وكيفية تغذية أحدهما للآخر في حركة لولبية إلى أسفل. ويجب علينا جميعا أن نعمل على تنفيذ إعلان الألفية شحذا للنمو المستدام ولتخفيف حدة الفقر وللمحافظة على البيئة ولمعالجة مشاكل الاختلال الجنساني والأمية والأمراض بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرحب بنتيجة الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبإنشاء صندوق خاص به.

ولكي نعزز التنمية، يجب أن نعمل بنشاط لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ولزيادة تخفيف عبء الديون، فضلا عن مساعدة البلدان النامية على تعبئة قدر أكبر من الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحسين تعبئة الموارد المحلية والقدرات المؤسسية. ويجب في هذه العملية اتخاذ مزيج من السياسات المتبصرة التي تهدف إلى إطلاق العنان للطاقات الخلاقة للأفراد وللقطاع الخاص الذي يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز كفاءات تساعد على النمو والابتكار والإنتاج، وتواكبها العدالة في التوزيع. ونرحب ترحيبا شديدا بفكرة الأمين العام بأن تهدف إلى الاهتمام بالقضاء على شأفة الفقر. وما يقترحه الأمين العام من نموذج لتحويل التنمية يجب أن تسبقه دراسة كافية للمزايا والعيوب الكامنة في النماذج الجديدة.

ويجب أن تسعى الأمم المتحدة إلى زيادة تكثيف تعاونها وتوطيده مع مؤسسات بريتون وودز والهيئات الإقليمية تعزيز للطاقات الموحدة من أجل تحقيق التنمية على وجه السرعة في البلدان النامية. والآليات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن تستخدم إلى أقصى حد. وكما رأينا حتى الآن فإن عملية التحضير الشاملة للمؤتمر المعني بالتمويل لأغراض التنمية، الذي يعقد في المكسيك العام القادم، تبشر بالخير العميم من أجل أداء إنمائي أفضل للمجتمع العالمي في المستقبل. وسيعمل وفد بلادي مع غيره من الوفود لرسم نفس الطرائق لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في جنوب أفريقيا العام القادم.

وتحيي نيبال الأمين العام كوفي عنان على التركيز الشديد الذي أولاه في تقريره لأقل البلدان تقدما، التي تقع ٣٤ من ٤٩ منها في أفريقيا، حيث جعل توجه الأمم المتحدة صوب أفريقيا أمرا مستحبا وواجبا. ومن أكثر الأمور التي صدمت وفد بلادي، إن لم يكن مخطئا، أنه لا يوجد ذكر على الإطلاق للمشاكل الطاحنة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولبعض هذه المشاكل عواقب على صميم وجود تلك الدول. وسأكون سعيدا لو ثبت أنني مخطئ في ذلك.

ومما يشغل نيبال التضاؤل المتزايد لما تلقاه أولوية التنمية في هيكل الأمم المتحدة. وبعض الشواغل الرئيسية تناقص القوة العاملة وتدني الموارد الجوهرية وتزايد تهديد بعض الآليات الموجهة صوب التنمية داخل المنظومة. وهذه الخطوات تهدد بالفعل باحتمال اختلال توازن المنظمة مقارنة بأنشطتها الأخرى.

ومن دواعي القلق الذي نشترك كلنا في الشعور به حماية الأطفال وغيرهم من الجماعات الضعيفة في الصراعات والكوارث ومحنة اللاجئين. وتقدر نيبال جهود الأمم المتحدة في هذه المجالات، وبخاصة في المساعدة على حل مشاكل اللاجئين في كثير من أنحاء العام، بما في ذلك مشكلة اللاجئين البوتانيين في نيبال. وقد يساعد اتخاذ نهج موحد وإزاء حفظ السلام وحقوق الإنسان على شحذ جهود المنظمة في هذا المجال. ومن الأمور التي نرحب بها وتتطلب المزيد من التعزيز حفز وكالات وبرامج المساعدات الإنسانية تجاه الاضطلاع بدور وقائي ومانع في المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها الصراعات.

والقضية الصعبة المتمثلة في التدخل الإنساني التي كانت موضوعا مشحونا بالعواطف في المناقشة التي دارت في العام الماضي قد فقدت الآن كثيرا من زخمها، وارتاحت معظم البلدان إلى ذلك ارتياحا كبيرا. ومع ذلك، يجب أن تظل أولويتنا الجماعية متمثلة في الحاجة الملحة إلى إزالة الكراهيات والعداوات المتأصلة وبذل الجهود المتضافرة لتحقيق ذلك لكي لا تتكرر رواندا. ويجب أن نواصل إزالة حائط الكراهية وبناء الجسور وتعزيز الوفاق الاجتماعي من خلال الحكم الذي يشارك فيه الشعب وتحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع. ورغم أن المؤتمر الذي عقد مؤخرا في جنوب أفريقيا بشأن العنصرية كان مثيرا للجدل إلى حد ما، فهو خطوة إلى الأمام في المساعدة على تعزيز عالم خال من التمييز بدرجة أكبر.

وتتخذ الأمم المتحدة إجراءات كثيرة لتحسين كفاءتها وتخفيض نفقاتها تدريجيا. ونؤيد الأمين العام في هذه الجهود إلا أن هناك الكثير مما يمكن الاضطلاع به للتوفير ولإزالة الهدر ولتحسين أداء المنظمة. ومع ذلك، رغم ضرورة خفض عدد الموظفين الزائدين عن الحاجة، فإن ذلك الإجراء وحده لن يكفي. ويجب علينا أن نكف عن التوظيف والترقية على أساس سياسي وأن نجعل الترقيات تجري بشكل أكبر على أساس الكفاءة وحسب إحراز النتائج، إلا أنها يجب أن تكون تمثيلية وفعالة؛ ويجب أن نبسط العمل في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ وأن نصلح القواعد والأنظمة المالية؛ وأن نزود المنظمة بأحدث التقنيات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات. وستكون هذه التدابير جوهرية إذا كان للأمم المتحدة أن تصبح قوة تتمكن من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتقدر نيبال جهود الأمين العام الرامية إلى التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها ويدل على ذلك الإسهام المثير للإعجاب من المؤسسات الخاصة وتعاون المؤسسات التجارية مع مبادرات الأمم المتحدة. ونود في نفس الوقت أن نحذر من أنه بينما تسعى المنظمة إلى جمع الطاقات من خلال التعاون الأوسع مجالا، يجب أن تظل المسؤوليات الجوهرية المركز الرئيسي لاهتمامها.

وختاما، يثني وفد بلادي على الأمين العام ويؤيده للأعمال الطيبة التي يضطلع بها ولقيادته. ونحثه أيضا على أن يكون أكثر وعيا باحتياجات وبحساسيات البلدان الصغيرة والفقيرة. فكل بلد يجب أن يشعر بأنه على صلة بالآخرين وبأنه مشمول بالرعاية؛ ويجب أن يجد كل شاغل له أهمية إقليمية أو عالمية مكانه اللائق في جدول الأعمال العالمي الذي يعهد إلى الأمم المتحدة بتناوله. ويجب أن يكون تقرير الأمين العام صورة تبين نواحي القوة والضعف في منظمتنا وأداة لإصلاحها، تلك المنظمة التي نعتز بها وإن كانت غير كاملة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة . ونتفق مع كثير مما تضمنه ونشاطر الأمين العام تحليله للحالة العالمية الراهنة.

وفيما يتعلق بقضية السلم والأمن، نثني على جهود الأمين العام الرامية إلى نقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونعتقد دائما، بل وندعو إلى أن الوقاية خير من العلاج وأن منع نشوب الصراعات أفضل من البدء بعملية لحفظ السلام بعد أن ينشب الصراع. ونتفق معه في الرأي القائل إنه يجب على الأمم المتحدة أن تستحدث استراتيجية شاملة ومتماسكة لمنع نشوب الصراعات تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ونعتقد بأن إقامة تعاون أوثق بين الأمين العام ومجلس الأمن، من شأنها أن تقضي على الصراعات المحتملة

في مهدها قبل أن تصبح صراعات رئيسية ملتهبة. ونشجع على اتباع المزيد من النهج الابتكارية والمرنة في طريقة معالجة المجلس والأمين العام لأعمالهما كي يتسنى لهما القيام بالمزيد من الأعمال الاستباقية والفعالة في مجال الوقاية من الصراعات.

ونلاحظ أن الأمين العام قد طرح عددا من التوصيات الهامة للنهوض بفعالية منظومة الأمم المتحدة في مجال الوقاية من الصراعات، يمكن دعم عدد كبير منها. ونؤيد بقوة قراره بمواصلة إيفاد بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المحفوفة بالخطر، كما نؤيد عزمه على البدء بتقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن عن المنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونعتقد بأن جهوده الرامية إلى تعزيز الروابط والتعاون مع المنظمات الإقليمية تمثل خطوات عملية وضرورية لتطوير استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية في مجال الوقاية من الصراعات بمشاركة تلك المنظمات بطريقة نشطة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين قدرة الأمانة العامة وقاعدة الموارد من أجل الإجراءات الوقائية.

وفيما يتصل بقضية حفظ السلام، يعرب وفدي عن تأييده القوي لكثير من التوصيات العملية المتضمنة في تقرير الإبراهيمي. ونتطلع قدما إلى تنفيذها في وقت مبكر وعلى نحو فعال. ونأمل في أن يستخدم مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، بصورة فعالة، الآلية الجديدة والموسعة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والتي ورد بشأنها توصية في التقرير، وورد ذكرها مؤخرا في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وبالرغم من أن موضوع الإرهاب الدولي لم يعالج بصورة مباشرة في التقرير، من الواضح أنه ذو صلة بأية مناقشة عن السلام والأمن؛ ليس بسبب الهجمات الإرهابية المروعة الأخيرة على الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا لأن الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء قد أصبحت سمة مشتركة في حالات صراع كثيرة، سواء في أفريقيا أو آسيا. ومع أنه لا بد من شجب الأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة بأقوى عبارات ممكنة، ومع ضرورة بذل قصارى الجهود لتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة لمحاكمتهم، يجب أن تكون الاستراتيجية الدولية للتصدي لهذا التمديد شاملة وقائمة على تحليل متعمق وموضوعي للعوامل التي أثارت هذا العنف. وهذه مسألة هامة إذا أردنا أن نكافح هذا الخطر بفعالية وأن نحول أيضا دون تكراره.

ولا بد أن تشمل هذه الاستراتيجية المجتمع الدولي قاطبة، الذي ينبغي له أن يتعاون على النحو الأوفى مع الجهود العالمية لاجتثاث جذور هذا الوباء. ولا بد أن تشمل هذه الجهود أيضا دور الأمم المتحدة الذي لا يمكن الاستغناء عنه. فالتدابير التي تتخذ من جانب واحد، أو التدابير التي يتخذها تحالف ممن تتوفر لديهم الرغبة في ذلك، مهما كانت متسقة وواسعة الحيلة، ستتضمن إخفاقات أو أوجه قصور. فالأمم المتحدة هي وحدها التي توفر الشرعية اللازمة للتدابير التي قد تدعو الحاجة إلى اتخاذها لمكافحة هذا الخطر على الصعيد العالمي.

وفي مجال نزع السلاح، نشعر كما شعر الأمين العام بخيبة الأمل إزاء انخفاض مستوى التعاون الدولي بشأن هذه القضية. واستمرار الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح مسألة تثير قلقا خطيرا لدى وفدي الذي يشعر إزاءها باستياء كبير. ونحث بقوة المنسقين الخاصين الثلاثة الذين عينهم مؤتمر نزع السلاح على بذل قصارى جهدهم لكسر هذا الجمود والمضي قدما في المفاوضات. وطالما ظلت الأسلحة النووية موجودة، لن نشعر بالرضا، لا سيما في مواجهة أخطار الإرهاب النووية المتزايدة.

ويشعر وفدي مثلما يشعر الأمين العام بالقلق إزاء خطط وزع دفاعات وطنية لقذائف لن تهدد فحسب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة حاليا للحد من الأسلحة، بل أيضا الجهود المبذولة حاليا والتي ستبذل في المستقبل الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد بقوة بأنه يتعين إيلاء أعلى الأولويات للبحوث المتعددة الأطراف بشأن اتخاذ تدابير حقيقية لوضع اتفاقات لنزع السلاح تكون ملزمة قانونا ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، في جدول الأعمال الشامل لنزع السلاح. ونأمل بإخلاص في أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور أكثر أهمية للمضي قدما في عملية نزع السلاح الشاملة.

وبالرغم من أن التقرير لم يتضمن إشارة إلى القرار التاريخي المذكور في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، إلا أنه يُعد تطورا رئيسيا وإيجابيا في حملة نزع الأسلحة النووية، ومساهمة لها شأنها قدمتها المحكمة الدولية في مجال نزع الأسلحة النووية. وستواصل ماليزيا والبلدان التي لها نفس الرأي جهودها الرامية إلى تنفيذ إجراءات متابعة فتوى المحكمة في هذه الدورة للجمعية العامة وفي دوراتها في المستقبل.

وفيما يتعلق بقضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يعد برنامج العمل الذي اعتمد في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه من هذه السنة خطوة هامة نحو منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ويتعين على الدول الآن أن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب برنامج العمل. وتعتقد ماليزيا بأنه ينبغي النظر إلى قضية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من منظور شامل للحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات، والوقاية من الصراعات وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وفي سياق حالات الصراع، ينبغي النظر إلى المشكلة بشمولية في إطار نزع سلاح، المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ولقد ألمح الأمين العام إلى ''المعضلة الأخلاقية الخطيرة'' التي تواجه الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الجزاءات، وهي القضية التي تقوض بوضوح مصداقية الأمم المتحدة. وبدلا من أن تكافح الأمم المتحدة إلى جانب المستضعفين والضعفاء، توجه إليها الاتهامات بأنها تعزز معاناة شعب بأكمله يخضع للجزاءات. فالأزمة الإنسانية المحزنة في العراق دليل على ذلك. والنكبة المؤلمة المستمرة التي ابتلي بها الشعب العراقي، بالرغم من برنامج الأمم المتحدة الإنساني وهو النفط مقابل الغذاء، دعت بعض المعنيين في الغرب إلى وصف هذه السياسة بأنها ''عملية قتل للأطفال متنكرة بصبغة سياسية''.

هذا في الحقيقة اتهام قوي للموقف الدولي الراهن بشأن العراق. ولا بد أن يكون لدى أولئك الأشخاص المسؤولين الرفيعي المستوى سبب يدعوهم إلى توجيه هذا الاتهام. لا بد وأن تكون أحاسيسهم قد أثارتها تقارير عن نكبة الشعب العراقي من قبيل مثلا، الدراسة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أثر الجزاءات المدمر في الأطفال والتي تضمنت تقديرات تفيد بأنه منذ عام ١٩٩١، يلقى زهاء ٠٠٠ ٥ طفل كل شهر حتفهم قبل أن يبلغوا سن الخامسة. ويقيننا، لا يسعنا نحن إلا أن نتأثر بفداحة المشكلة.

وتعرب ماليزيا عن قلقها ليس إزاء الآثار الاجتماعية – الاقتصادية العميقة للجزاءات في المجتمع العراقي فحسب، بل أيضا بسبب الندوب السياسية والنفسية المترتبة على الجزاءات التي أصابت جيلا كاملا من العراقيين. وما فتئت

ماليزيا تكرر المطالبة بإعادة تشكيل نظام الجزاءات وبعدم الربط بين الجهود الإنسانية والجزاءات العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الجزاءات في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، تطالب ماليزيا بصفة مستمرة بأن يتعاون العراق كي يتسنى حسم القضايا الكويتية في وقت مبكر، وبالتحديد، تقديم تعداد كامل لما يزيد على ٦٠٠ من المفقودين وإعادة المحفوظات الوطنية والممتلكات الأخرى التي أخذت من البلد. وفي ذلك السياق، سيعتبر استئناف العراق لتعاونه مع اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية خطوة إيجابية وطيبة في سياق تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية بالكامل. ونشجع بقوة الأمين العام على مواصلة حواره مع العراق بالرغم من الافتقار إلى التقدم حتى الآن.

وتجدد ماليزيا أيضا دعوتها إلى رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا والسودان، لأنها لا تحقق الآن أية أغراض.

ونثني على نداء الأمين العام بشن حملة عالمية كبيرة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ونرحب بالقرار الذي اتخذه بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات رفيعة المستوى معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تضم جميع الصناديق والبرامج والوكالات المعنية ذات الصلة والتابعة للأمم المتحدة – لتعزيز عملية التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة للتصدي لهذه القضية الخطيرة.

ومع أن أفريقيا في الوقت الراهن هي القارة الأكثر تأثرا إلى حد كبير بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، يجب أن نكرس اهتماما متساويا بالزيادة المنذرة بالخطر في الإصابة بهذا المرض في أجزاء أخرى من العالم، حسبما أشار التقرير بحق. فالوباء الذي على وشك الانتشار في آسيا قد يتجاوز كل ما شاهدناه حتى الآن إذا فشلنا في وقف الانتشار السريع لهذا الفيروس.

ويساورنا القلق إزاء الأسعار الباهظة للعقاقير المنقذة والمطيلة للحياة، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى المسائل المتعلقة بالتبادل التجاري وبراءات الاختراع. ومن المهم لذلك أن تؤمّن البلدان النامية سبل الحصول على العقاقير بأسعار معقولة وأن تسلّم في الوقت ذاته بأنه يلزم إجراء المزيد من البحث والتطوير من أجل العثور على علاج ناجع.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، نتطلع إلى المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر من العام القادم لإجراء استعراض للتقدم المحرز بعد انقضاء ١٠ سنوات على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونؤيد نداء الأمين العام بزيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوفير مدخلات موضوعية في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة.

ويجب أن تقع مسؤولية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الجميع. ويجب عدم الحد من قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة بفرض شروط عليها، كالشروط المتعلقة بالتبادل التجاري والاستثمار على سبيل المثال. فلا يمكن الأخذ بأسباب التنمية المستدامة إلا بالاستناد إلى شراكة حقيقية وإلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مسؤوليات متفاوتة. ولا بد من إيلاء العناصر الإنمائية في جدول أعمال القرن ٢١ أولوية قصوى لتمكين البلدان النامية من تطوير قدرتها على التعامل مع المسائل البيئية. ومن الواضح أن هذا يتطلب تحديد الالتزام السياسي من البلدان النامية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الوجه الأكمل بغية تعزيز الصلات بين القضاء على الفقر وبين التنمية المستدامة. ومن المهم التأكد من ألا يتمخض مؤتمر

جوهانسبرغ عن مزيد من تقلص الالتزامات المقطوعة في ريو.

وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، نؤيد دعوة الأمين العام إلى التعجيل بالتوقيع على بروتوكول كيوتو والتصديق عليه من جميع الدول. ونرجو أن يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٢، رغم عدم مشاركة بعض الدول الأخرى فيه. ونرجو أن نشيد بالبلدان المتقدمة النمو التي أكدت مجدداً التزاماتها باحترام هذا البروتوكول بالرغم من النكسات التي حدثت مؤخراً.

ونرجو أن يسفر المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية عن خطة عمل ملموسة ومحددة للتصدي لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في غيرها من الأماكن. ولا ينبغي أن يكون مؤتمراً يقتصر على مجرد التفكير في الأهداف العريضة للتنمية؛ بل ينبغي أن يتعرض لضرورة التمويل من أجل التنمية والتحديات التي تواجهها البلدان النامية. ونرجو أن يتصدى هذا المؤتمر أيضاً للمسألة الخطيرة المتمثلة في بناء القدرات لدى أشد البلدان النامية فقراً، ولا سيما بشأن بناء الهياكل الأساسية، التي لا تملك بدونها أن تشارك في عملية العولمة مشاركة كاملة.

وينبغي أن يظل استئصال شأفة الفقر إحدى المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي. ويثني وفدي على الهدف المتمثل في خفض عدد من يعانون الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولكن هذا يتطلب، في جملة أمور، التخفيف بصفة دائمة من عبء الديون عن كاهل أفقر البلدان. ومع إدراك المجتمع الدولي لمسؤولية الحكومات الوطنية بصفة رئيسية عن القضاء على الفقر، فإنه يتعين عليه أيضاً أن يسلّم بعجز أقل البلدان نمواً عن تحقيق ذلك بمفردها، دون أن تتلقى دعماً مالياً وتقنياً مستمراً من المجتمع الدولي. ومن الضروري، تمكيناً لها من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي الآخذ بصفة متزايدة في العولمة، كفالة وجود نظم مالية وتجارية دولية متسمة بالاستقرار وحسن الإدارة، بما في ذلك زيادة سبل وصول منتجاتها إلى الأسواق.

وبالإشارة إلى فكرة سيادة الشعوب، على النحو الوارد في الفقرة ٥ من التقرير، ينبغي أن يكون واضحاً في أذهاننا ما تعنيه هذه الفكرة على وجه التحديد وألا تقوّض مبدأ سيادة الدول. وينبغي ألا نغفل عن أن الدولة مسؤولة عن رفاه شعبها وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي مسؤوليتها وواجبها في المقام الأول. ومن المحتم لذلك أن تواصل هذه المنظمة، التي تتألف من دول ذات سيادة، احترامها لمبدأ سيادة الدول فهو، في جملة أمور، السبب الرئيسي لوجود الأمم المتحدة، حتى مع احترامها وتعزيزها الحكم الرشيد وحقوق الأفراد والطوائف. إذ أن انحسار هذا المبدأ الجوهري سيؤدي إلى إضعاف المنظمة ذاتها.

ونثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز قدرة المنظمة على توفير المساعدة الإنسانية للفئات الضعيفة. ونحث المنظمة والوكالات التابعة لها على مواصلة بذل هذه الجهود من أجل التخفيف من آلام الناس ومعاناتهم في أرجاء العالم بسبب الكوارث الطبيعية والصناعية وغيرها من الطوارئ. وينبغي في بذل هذه الجهود أن نعرب عن تقديرنا الخاص لفيالق العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في أرجاء العالم الذين يتخلون عن أسباب راحتهم لكي يخدموا البشرية في حالات الأزمات، معرضين أنفسهم في بعض الأحيان لأخطار جسام. ومن المهم في أعقاب الهجمات المتزايدة التي تعرض لها هؤلاء العاملون في المجال الإنساني، والتي يجب إدانتها بكل قوة، أن تتخذ التدابير لكفالة سلامتهم. وقد اقترح وفدي في عدد من المناسبات في الماضي فكرة إبداء هذه المنظمة التقدير الواجب للمساهمات التي يقدمها العاملون في المجال الإنساني، الذين قدّم بعضهم

التضحية التي لا تدانيها تضحية. وبالنظر إلى ما لعملهم من أهمية، فمن اللائق أن تكرمهم الأمم المتحدة كما تكرم موظفيها العاملين في حفظ السلام.

وفيما يتعلق بإدارة الإصلاح داخل نطاق المنظمة، نودّ أن نشجع على استمرار هذا العمل الجاري، ولا سيما في ثلاثة مجالات من المجالات ذات الأولوية، وهي الموارد البشرية، وسياسة تكنولوجيا المعلومات، والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وكلها ستساهم في الجهود العامة المبذولة لتعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها وأهميتها. ونرحب بمبادرات الإصلاح الأخرى التي يضطلع بها الأمين العام من أجل تأهيل المنظمة للعمل بفعالية وكفاءة.

ومع أن التقرير يسلط الأضواء على بعض التحسينات في إدارة المساءلة والرقابة بالمنظمة، نشعر بالإحباط حين نلاحظ أن الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة ما زالت مزعزعة. ومن دواعي الأسف أن عدداً من الجهات المساهمة الرئيسية لم تسدد بعد أنصبتها المقررة. ونتيجة للتأخير في السداد أو عدم السداد، فإن الأمم المتحدة مضطرة لمواصلة ممارسة الاقتراض من حساب حفظ السلام الذي بدأ ينضب معينه.

وختاماً، يود وفدي أن يثني على إدارة شؤون الإعلام لجهودها المبذولة في نشر المعلومات الهامة عن أنشطة المنظمة وبرامجها، وهو أمر بالغ الأهمية في تعزيز الصورة الإيجابية للمنظمة واستمرار تمتعها بالدعم. ونثني على الإدارة لارتقائها بخدماتها ونعرب عن ترحيبنا بالتجديدات التي جرت مؤخراً، ومنها نظام التنبيه إلى الأنباء عن طريق البريد الإلكتروني، الذي لا تقتصر فائدته على أوقات الأزمات، بل يُبقي الأمم المتحدة أيضاً مواكبة لآخر التقنيات في تكنولوجيا الاتصالات.

وكنت أنوي الإشارة إلى الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، وهي مثار قلق خطير لوفدي، ولكن بالنظر إلى ضيق الوقت، سأؤجل ذلك إلى مناسبة أخرى، حين نتعرض لهذه المسألة بشكل موضوعي.

السيد شيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة الحافلة. ولدى وفدي اقتناع بأننا سننجح في أعمالنا ومداولاتنا في ضوء توجيهاتكم الحصيفة. كما نزجي تهانئنا وأصدق تمنياتنا لأعضاء المكتب الآخرين.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، الذي يغطي نطاقاً واسعاً من أنشطتها خلال العام المنصرم. وها نحن الدول الأعضاء ننظر في هذا التقرير في مناخ سياسي جديد ومحدد، يكتسب سمته من الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً على نيويورك في الولايات المتحدة وعلى الإنسانية بأسرها. وستكون عواقبها، شئنا أم أبينا، مؤثرة بشكل مباشر في مناقشاتنا. ومن المهم لنا، في هذه الأوقات العصيبة، أن نتحلى بالواقعية وأن ترتسم لدينا صورة واضحة عن موقفنا، وعن المشاكل الرئيسية التي نواجهها، وعن كيفية تصدينا لها.

ومن الواضح أن قضايا السلام والأمن تمثل أعظم وأهم المهام المطروحة علينا وعلى منظمتنا. والإحباط الذي نشعر به إزاء تأجيل المناقشة العامة، لأسباب أمنية، لا ينبغي له إلا أن يزيدنا تصميما على التعامل مع سلام وأمن عالمنا المعاصر بطريقة أكثر كفاءة. فهذا ليس انتصارا للإرهابيين، بل هو بالأحرى بداية نهايتهم. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلادي مخلصة بالمقرر القاضي بعقد مناقشة بشأن قضية الإرهاب في الجمعية العامة في الأسبوع المقبل.

وعودة إلى تقرير الأمين العام، أقول إننا نؤيد بالكامل التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، وتوصيات الأمين العام في مساعيه من أجل الانتقال بالأمم المتحدة من ثقافة ردود الأفعال إلى ثقافة الوقاية. ومما يستحق الثناء أن ولايات حفظ السلام قد امتدت بالفعل لتشمل مجالات لم يكن من الممكن التفكير فيها سابقا، مثل مساعدة السلطات المحلية في تعزيز المؤسسات الوطنية. ومع ذلك، ما زلنا متلكئين في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتكرار حدوثها. وعند تهيئة بيئة سلمية وأكثر مؤاتاة لمنع حدوث الصراعات وتكرار حدوثها، يلزم توثيق الصلات فيما بين الأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مثل وكالاتها الإنمائية والإنسانية ومؤسسات بريتون وودز، وتحسين التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا يقودني إلى الكلام عن المهمة الجسيمة الأخرى التي يتعين علينا إعطاؤها مزيدا من الزخم، وهي إصلاح مجلس الأمن. إن البيئة السياسية في القرن الحادي والعشرين تقتضي إجراء تعديلات من جانب هذه الهيئة البالغة الأهمية لكي تكون القيم الكفء للسلام في العالم. ولا يسعنا إلا أن نأسف لعدم التوصل حتى الآن إلى إجماع سياسي يكفي لإحراز تقدم ملموس في هذا الصدد. ونحن بكل تأكيد نرحب بالممارسة المتبعة حاليا بفتح أبواب مجلس الأمن أمام الدول غير الأعضاء من خلال تدابير عملية، إلا أننا نرى أنها عملية بطيئة ومحدودة النطاق أكثر من اللازم، ولا يمكن أن تكون بديلا للإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

ونود أن نثني على العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والوكالات الشقيقة الأخرى في ميدان الاستجابة للكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن ما ينقصنا هنا أيضا هو الوقاية. فنحن في كل عام، وبسبب تدهور الظروف البيئية، نواجه بأعداد أكبر من الكوارث الطبيعية، تكون أقوى في مظاهرها وأكثر قسوة في تدميرها من أي وقت مضى. وهذا يحتم بحث الوسائل الكفيلة بتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية، وفي الوقت نفسه، معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء حدوث هذه الكوارث بصفة متزايدة، وذلك باعتماد معاهدات دولية على نطاق واسع لحماية البيئة، وتنفيذ هذه المعاهدات بكل دقة.

إن الحق في التنمية والقضاء على الفقر، من بين الأهداف النبيلة التي حددناها في إعلان الألفية. ومع ذلك، ما هو المستوى الحالي لإنجازاتنا؟ بالقطع، لا يبدو أننا سائرون على الطريق الصحيح. فلقد أصبح الاقتصاد العالمي على حافة الانكماش مما يهدد آفاق المساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل أوضح بجلاء أن الحالة في معظم تلك البلدان أبعد ما تكون عن التحسُّن. بل على النقيض من ذلك تماما، فالوضع بالنسبة للعديد منها في بداية الألفية الجديدة أصبح أسوأ مما كان عليه من قبل. ومن البديهي أن علينا أن نبذل جهودا ضخمة إذا أردنا أن نحقق على الأقل أبسط الأهداف الأساسية للألفية ألا وهو تخفيض عدد من يعانون من شدة الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فبحلول ذلك الوقت سيكون الاقتصاد العالمي قد بدأ يمر بتذبذباته إيجابا وسلبا، ولكن علينا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أنه إذا كان الانخفاض المؤقت في قيمة أسهم الشركات يمثل أحد الشواغل الاقتصادية الرئيسية، فإن نقص الغذاء بالنسبة لمن يتضورون جوعا لا يعني شيئا سوى الموت.

وقد تشجعنا بالتطورات الملموسة الحاصلة في ميدان القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيّز النفاذ. كما أحرز تقدم في اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. إن اتساع نطاق قبول الدول الأعضاء لمعايير الأمم المتحدة في ميدان حقوق

الإنسان يفضي إلى عولمة حقوق الإنسان، وعلى ما نأمل إلى وضع مدونة دولية معترف بها عالميا لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن سد الفجوة القائمة بين معايير حقوق الإنسان وتطبيق هذه المعايير ما زال يمثل تحديا كبيرا. ولا يزال العمل الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة الست المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان يوفر إطارا هاما لرصد تنفيذ هذه المعاهدات على الصعيد الوطني.

والتطورات التي حدثت هذا العام في ميدان القضاء الجنائي الدولي، وفي مقدمتها بدء محاكمة ميلوسيفيتش، وتزايد عدد الدول التي تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تعزز إيماننا بأننا نشهد الآن صوغا لنظام قانوني دولي جديد. ومع اقتراب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ما زلنا متفائلين بأننا سنتمكن في القريب العاجل ليس فقط من المعاقبة على أبشع الجرائم الدولية، بل أيضا من منع وقوعها. ذلك أن رسالة واضحة قد وجهت إلى القادة في كل مكان في العالم، بأنهم معرضون للمساءلة، وبأن أبسط حقوق الإنسان الأساسية هي حقوق عالمية ومشمولة بالحماية على المستوى الدولي.

إن التقرير الذي نستعرضه الآن يبين بوضوح أن العولمة هي السمة الغالبة التي تميز الأوقات التي نعيش فيها. فليس اقتصادنا وتجارتنا وحدهما هما اللذان اتخذا طابع العولمة، بل مشاكلنا أيضا، مثل التهديد النووي واللاجئين والتدهور البيئي، ومرض الإيدز، والجريمة المنظمة، والإرهاب. ومن الواضح أننا من خلال العولمة أصبحنا مترابطين إلى حد أن بإمكاننا الآن أن نحل أصعب مشاكلنا بنجاح بأن نعمل يدا واحدة. والجهود المتضافرة المتعددة الأطراف والمقترنة بالإرادة السياسية القوية من جانب جميع الدول الأعضاء هي الشرط الواجب توافره لكسب المعارك الرئيسية في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة.

والأمم المتحدة تمثل المحفل الوحيد الذي يمكن أن يتصدى لهذه التحديات العالمية بكل تعقداتها، ويوفر الآليات لكي نعمل معا بطريقة منسقة، ذلك أن أخطر هذه التحديات يختلف تماما عن تلك التي كان يمكن أن يتخيلها أسلافنا عندما أنشأوا الأمم المتحدة قبل أكثر من نصف قرن. وهذا ما يجعل إصلاح المنظمة أمرا حتميا، والسبب في أننا نؤيد الأمين العام كل التأييد في مساعيه. وأود أن أشدد هنا على ضرورة توسيع نطاق نقاشنا بشأن إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة، ليشمل إصلاح وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا. وفي اعتقادنا أن زيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن تحقيقها من خلال تحويله إلى هيئة تعمل طوال العام وتستخدم أساليب عمل محسنة.

أخيرا، أود أن أختتم كلمتي بقولي إنه قبل عام مضى تجسد انبهارنا بحلول القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة في إعلان الألفية. واليوم، أصبحنا نعي أن القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة لن يكونا أكثر مما نصنعه نحن منهما. وما إذا كان هذا القول ينم عن تشاؤم أو تفاؤل، فهذا يتوقف علينا وحدنا، نحن الشعوب.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، تهنئكم السويد على انتخابكم. إننا نثق ثقة تامة بمقدرتكم على توجيه أعمالنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وبإمكانكم الاعتماد على دعمنا التام لكم في مهمتكم السامية.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام بمناسبة إعادة انتخابه. لقد تميزت فترة ولايته الأولى بتحقيق تقدم رائع لمنظمتنا. ونحن واثقون بأنه سيبرهن على أن قيادته في السنوات القادمة ستكون على نفس القدر من الفعالية والنجاح.

لن ينسى أي أحد في هذه القاعة رعب الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا. وكان رد فعل الأمم المتحدة سريعا وقويا في استجابتها لتلك الأعمال البشعة والمآسي التي تمخضت عنها. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يواصل العمل معا بشكل وثيق، وأن يستخدم المؤسسات المتعددة الأطراف منبرا مشتركا لاتخاذ إجراءات. فهذه الأعمال الإرهابية تشكل تحديا آخر للبشرية، وتجعل تعددية الأطراف وعمل الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ويؤدي نظام روما الأساسي إلى فتح صفحة جديدة في القانون الدولي ستؤثر بالتأكيد على سلوك الدول، إلا أن الأهم من ذلك أنها ستوجه سلوك الأفراد وتعيد تشكيله.

وإذ نعود إلى موضوع مناقشة اليوم، فإننا نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة. لقد تحققت إنجازات كثيرة في العام الماضي، أهمها دونما شك هو إعلان الألفية، الذي تعلق السويد أهمية كبيرة على تنفيذه. وينبغي أن تستعين عملية متابعته بالآليات والعمليات القائمة مع الإبقاء في نفس الوقت على نهج متكامل من أجل الحفاظ على السمة الشاملة للإعلان.

وتؤيد السويد عملية تعزيز وإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة. وإصلاح مجلس الأمن يتطلب اهتمامنا المتواصل. ومن المهام التي لا غنى عنها أمامنا متابعة إصلاح عمليات حفظ السلام، وليس أقل من ذلك جوانبها المالية. وتتيح توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أساسا طيبا لتحقيق المزيد من التقدم. ومن المسائل الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لوفد بلادي مواصلة مناقشة تقرير الأمين العام بشأن اتقاء الصراعات المسلحة، بغية معالجة الأسباب الجذرية لأي صراع.

واتخذت في العام الماضي خطوة هامة لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة من خلال موافقة الجمعية العامة على جدول معدل للأنصبة المقررة. وخلال الدورة الحالية، سيتعين علينا التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يمكّن الأمم المتحدة من تنفيذ الأنشطة التي كلّفت بها. ونهيب بجميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط.

ولا تزال مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تشكل تهديدا للبشرية. لقد أكد الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأسبوع الماضي أن إحراز تقدم في مجالي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ازدادت أهمية الآن عن أي وقت مضى نتيجة للهجمة الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة الأمريكية. وهو على حق في ذلك. ومن الحتمي لنا أن نستكمل النجاح الذي تحقق في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على أساس تعهد واضح لا لبس فيه تقطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية بالكامل. ولا بد لنا من أن نعزز نتائج معاهدة عدم الانتشار ونقوي نظام عدم الانتشار. وينبغي جعل التجارب النووية من الأشياء التي تمت إلى الماضي، وسوف يتيح المؤتمر المقبل المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ فرصة للعالم لكي يؤكد ذلك الموقف. وإجراء تخفيضات ضخمة في ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية أمر تأخر عن موعده كثيرا.

إن المشاكل التي تسببها التكديسات المزعزعة للاستقرار والانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستوجب اهتمامنا الجاد للغاية. وتسهم في سهولة

الحصول على الأسلحة الصغيرة ويسر تدفقها في تصعيد الصراعات وفي إطالتها. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها الذي انعقد في نيويورك هذا الصيف نقطة بداية لعملية نبغي أن تساهم فيها جميع الدول على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

وسيظل تحقيق أهداف إعلان الألفية وغيره من أهداف التنمية المتفق عليها دوليا من أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا لأعوام عديدة قادمة. ويعد الفقر عدوا للسلام والديمقراطية. وسيعقد في العام المقبل مؤتمران هامان على أعلى مستوى سياسي لهما صلة مباشرة بهذا الموضوع. ويتيح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في آذار/مارس فرصة فريدة وغير مسبوقة لجميع أطراف فاعلة تنتمي إلى القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي في الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية من أجل تعبئة الموارد واستخدامها بصورة فعالة لصالح التنمية. وفي القمة العالمية للتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرغ بعد شهور قليلة، سيتناول المجتمع الدولي للمرة الأولى جميع جوانب التنمية المستدامة بصورة متكاملة تربط أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا بد من أن تكون نتائج هذه المساعي كبيرة ومجدية، وعملية، وملموسة. ونرحب بالمشاركة الشخصية المستمرة للأمين العام في تعزيز عملية التحضير لهاتين القمتين، ونؤكد على الحاجة إلى وجود قيادة سياسية رفيعة المستوى في العمليات التي تنتظرنا.

وإذ نختتم النظر في أعمال المنظمة خلال دورتها السابقة، نرى أن لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى الفخر بالنتائج الإيجابية التي تحققت. وانطلاقا من نفس روح التعاون والمرونة، يتعين علينا الآن أن نتناول المهام التي تنتظرنا بقدر أكبر من الإلحاحية.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد المغرب أن يعرب عن سروره إذ يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وهي دورة انطفأ بريق الفرحة بافتتاحها مع الأسف نتيجة للأعمال الإرهابية التي ارتكبها أناس لا ضمير لهم، دمّروا حياة الآلاف من الأسر لا سيما في المدينة المضيفة لنا والتي تعد مهدا للتعددية ورمزا للتعايش بين الجماعات الإثنية والثقافية والدينية العديدة التي تكون الشعب الأمريكي. وسوف تتاح لوفد بلادي الفرصة في الأسبوع المقبل للمشاركة في المداولات التي ستجري في الجمعية العامة حول تشكيل رد دولي فعال على الإرهاب، الذي يمثل أحدث تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ويشكر وفد بلادي الأمين العام على العرض المستنير لتقريره عن أعمال المنظمة A/56/1 الذي درسناه باهتمام كبير.

وتكتسي مناقشة هذا العام حول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة أهمية خاصة. فهي ستمكننا من التوصل إلى استنتاجات من شأنها أن تساهم في العمل المستقبلي لتعزيز الجهود متعددة الأطراف في العديد من مجالات أنشطة المنظمة.

وأول ما يخرج به المرء من قراءة التقرير هو العمل الرائع الذي تقوم به المنظمة في أي مكان يتعرض فيه السلم والأمن الدوليين للتهديد. ويورد التقرير عرضا دقيقا لأعمال المنظمة خلال العام المنصرم وقائمة حصرية بالصعوبات والعقبات التي تعوق عمل الأمم المتحدة. كما أنه يتضمن مقترحات سوف نناقشها ونبت فيها.

إن التقرير يكرس اهتماما خاصا لأفريقيا، التي لا تزال مناطق فرعية عديدة فيها تعاني مع الأسف

من عواقب الحرب وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، يرحب المغرب بالتعاون الذي بدأ بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في تنفيذ عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ونحن نعتبر ذلك التعاون سبيلا فعالا لضمان نجاح هذه العمليات.

إلا أنه كما يشير الأمين العام وبحق، فإنه

”مع هذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية على حفظ السلام لا يمكن أن تصبح مبررا للحد من الدور الذي يضطلع به في القارة“. (A/56/1، الفقرة ٤٩)

إن المغرب، بصفته من البلدان المساهمة في مختلف عمليات حفظ السلام على قارتنا وفي أماكن أخرى، يدرك أهمية هذا التضامن وهذا الالتزام الدولي الذي يحدد أثر هذه العمليات على المصالحة الوطنية والاستقرار الإقليمي.

وبلدي يتابع، باهتمام كبير، مبادرات الأمين العام في أفريقيا من أجل تعزيز قدرة القارة على المساهمة في حل حالات الصراع والحيلولة دون تدهورها وعودتها إلى الظهور.

وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي، بصورة خاصة، المقترحات الخاصة بإيفاد بعثات متعددة التخصصات للتحقيق وبناء الثقة إلى المناطق التي تتسم فيها الحالة بعدم الاستقرار الشديد. فوجود مراقبين إقليميين في بعض أجزاء من قارتنا الأفريقية قد تكون له قيمة عالية بالنسبة لصون السلام ومنع ظهور مصادر جديدة للتوتر.

وفي هذا السياق، يؤيد بلدي الاقتراح الخاص بفتح مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، يكلف بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الرصد والإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات في المنطقة الفرعية.

ونحن على استعداد لدعم هذه المبادرة والمساهمة في نجاحها لأنه من المهم بالنسبة لنا أن يختبر أشقاؤنا في غرب أفريقيا عودة إلى الاستقرار تمكنهم من تكريس جهودهم، بصورة كاملة، للتنمية الاقتصادية والاستجابة لاحتياجات شعوبهم.

لقد بينت التجربة أن أية عملية لحفظ السلام لا ينبغي أن تقتصر على إقرار وقف لإطلاق النار، إذا كان المراد منها أن تنجح. بل ينبغي أيضا أن تكفل تشجيع إقامة حوار سياسي بين الأطراف المعنية المختلفة، وإلا سيكون أثرها خفيفا لعدم تصديها لأسباب عدم الاستقرار.

ولذلك، فإن أهم ما تحتاج إليه القارة الأفريقية استراتيجية حقيقية لبناء السلام، كما ذكر الأمين العام في تقريره. وتتطلب هذه الاستراتيجية بدء حوار بين الأطراف المشتركة في أي صراع أو نزاع إقليمي. ويجب أن يحظى هذا الحوار بدعم من الأمين العام الذي عليه أن يعمل على تحقيق تقارب بين الأطراف بتقديم المقترحات الملائمة وتوفير ما يلزم من خبرة وسوقيات.

ويجب، بطبيعة الحال أن يكون التقارب والحوار والتشاور في جوهر الدبلوماسية الوقائية عند ظهور أخطار المواجهة، من أجل وقف التسلسل المؤدي إلى العنف.

ومن جهة أخرى، تعني هذه الاستراتيجية ضمنا، وجود تدابير مصاحبة لها مثل تخصيص المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وإقامة المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر خدمات أساسية لا غنى عنها، وتؤدي إلى استقرار اللاجئين والمشردين، ونزع سلاح المقاتلين وإعادة توطينهم وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للسكان المتأثرين بحيث تمكنهم من استئناف حياتهم في

المجتمع والاشتراك في إعادة بناء مدنهم ومناطقهم وبلدانهم، في نهاية المطاف.

ويلزم، بطبيعة الحال، اتخاذ تدابير متضافرة، على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والتفاعل بين الاتجار بالأسلحة والاتجار بالمواد الخام الذي يموله، والقضاء على هذه الأمور.

ونرحب بالمساهمة النشطة المقدمة من المنظمات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية، بشكل شامل، في مجال توفير الخبرة اللازمة التي تمكّن من مواجهة التحديات المتعددة للتغلب على الأزمات.

ويسرنا ملاحظة أن مهمة الوقاية ما زالت تمثل جُلَّ شواغل السيد كوفي عنان الذي يود، وأكرر هذا مرة أخرى، إقرار ثقافة وقائية في المجتمع الدولي. وهذه الثقافة تنطوي على تنفيذ تدابير بناء الثقة، وتعزيز حسن الجوار الحقيقي، وإنشاء آليات للتعاون المستدام، على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي، الموجه نحو الاعتماد المتبادل، والذي يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

وهذا اليقين هو الذي يدعم عمل بلدي في علاقاته بالبلدان الأفريقية، ويشجعنا في سعينا إلى تنشيط هياكل اتحاد المغرب العربي، الذي يعتمد عليه المستقبل المشترك لدول منطقتنا الفرعية وكذلك نجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية، لأن المغرب في ملتقى الطرق بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا.

وفي هذا الصدد اسمحوا لي بأن أذكر أن ممثل الجزائر قام مرة أخرى، للأسف، بوصف مبادرات الأمين العام الرامية إلى إقرار سلم دائم في منطقة المغرب بأنها ''استخفاف جدير باللوم'' ونأسف لهذه العبارات غير اللائقة في وقت ينبغي أن يركز فيه جميع الأطراف، بما فيها الجزائر، الاهتمام على المفاوضات التي شرع مجلس الأمن فيها على أساس ''مشروع اتفاق إطاري بشأن مركز الصحراء الغربية''.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.